

## عَلَى مَاهِرٍ

رشوان محمود جاب الله

32  
M

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسوي

الإسكندرية

# على ماهر

رشوان محمود جاب الله  
مدرس مساعد بكلية الآداب - جامعة الزقازيق

الاخراج الفنى : محمد قطب

---

الغلاف : اسام سعيد

## تقديم

هذا هو الكتاب الثانى فى سلسلة الكتب التاريخية التى تصدر من هيئة الكتاب عن «تاريخ المصريين» ، وهو عن على ماهر . ويعتبر على ماهر باشا من أبرز الشخصيات السياسية المصرية ذات النزعة الأوتوقراطية. التى تركت بصماتها فى الحياة السياسية المصرية فى العهد السابق على ثورة يوليو ، كوزير وكرئيس للوزراء وكرئيس للديوان الملكى . وقد لعب دورا خطيرا بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، حين استطاع بمقدرته الفذة ، التى وضعها فى خدمة القصر الملكى ، نقل ذلك الجزء من السلطة الذى تخنت عنه انجلترا بالمعاهدة ، من يد الشعب الى يد القصر ، وأشعل بذلك حدة الصراع بين الوفد والعرش ، مما مهد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . ثم عاد فلعب دورا لا يقل خطورة بعد قيام ثورة يوليو ، حين اختارته الثورة رئيسا للوزراء ، كجسر تنتقل منه الى الحكم الدكتاتورى ، واستطاع اقناع فاروق بالتنازل

عن العرش ، فساعد بذلك على سقوط الملك الذى رفعه  
فوق الشعب وساعده على بسط أوتوقراطيته لمدة خمسة  
عشر عاما .

ومما لاشك فيه أن تقديم مثل هذه الشخصية  
السياسية البارزة فى دراسة تاريخية الى القارئ  
- لأول مرة - هو أمر مفيد للغاية فى فهم العهد السابق  
على ثورة يوليو . وفى استيعاب فكره وشخصياته  
التاريخية والطبقة الحاكمة التى كانت تتربع على قمة  
المجتمع .

والأستاذ رشوان جاب الله هو خير من يكتب عن هذه  
الشخصية ، اذ كانت موضوع دراسته للماجستير التى  
حصل عليها من كلية الآداب جامعة عين شمس ، وقد  
عايشها سنين طويلة ، واستطاع متابعة نشاطها  
السياسى .

وفى هذا الكتاب فإن الأستاذ رشوان جاب الله قد  
تتبع حياة على ماهر منذ نشأته حتى حصوله على شهادة  
الحقوق وعمله بالمحاماة وتعيينه قاضيا ، وتدرجه  
الوظيفى . كما تحدث عن التزامه بالعمل الوطنى  
فى ثورة ١٩١٩ وتعيينه ناظرا لمدرسة الحقوق ، ثم

وكيلا لوزارة المعارف ، فوزيرا للمعارف في مارس  
١٩٢٥ .

وقد عالج الأستاذ رشوان في الفصل الثاني دور  
على ماهر في ثورة ١٩١٩ واضراب الموظفين ، وانضمامه  
الى الوفد ، ودوره في مباحثات سعد - ملتر ، وموقفه من  
تصريح ٢٨ فبراير ، وتعيينه عضوا في لجنة الدستور .  
أما الفصل الثالث فعالج فيه الأستاذ رشوان موقف  
على ماهر من الحياة الحزبية ، فتناول تعيينه وكيلا لحزب  
الاتحاد الموالي للقصر بالتحليل ، ونشاطه في الحزب .  
ثم استقالته منه . ثم تأليفه فيما بين سنتي ١٩٤٥  
و ١٩٥٢ «جبهة مصر» .

وفي الفصل الرابع تناول المؤلف على ماهر في  
الحياة النيابية ، من خلال عضويته في مجلس الشيوخ .  
ومواقفه تجاه الدستور . واعتدائه عليه وعلى البرلمان ،  
 واعتقاله في ابريل سنة ١٩٤٢ .

وفي الفصل الخامس تناول المؤلف على ماهر كرئيس  
للديوان الملكي في الفترتين اللتين تولى فيهما هذا  
المنصب في ١٩٣٥ و ١٩٣٧ . وفي الفصل السادس  
تناوله في السلطة كوزير ورئيس للوزراء ، كما تناول  
سياساته واصلاحاته .

أما فى الفصل السابع فقد تناول المؤلف على  
ماهر وثورة يوليو ١٩٥٢ ، فأوضح دوره كرئيس  
للوزراء ، ثم دوره كرئيس للجنة مشروع الدستور  
(١٩٥٣ - ١٩٥٤) - حتى توفى فى أغسطس ١٩٦٠ .

ومن هذا المرض يتضح أن الأستاذ رشوان  
جاء الله قد تناول شخصية على ماهر السياسية من  
جوانبها المتعددة ، وألقى عليها من الضوء ما يكفى  
لإبراز تأثيره فى الحياة السياسية قبل الثورة ، بإيجابياته  
وسلبياته حتى وفاته . ومع أننا نختلف معه فى بعض  
مآورده ، مما هو سئول عنه علميا ، إلا أنه جهد علمى  
طيب نرجو أن يفيد منه المختصون وغير المختصين .

د . عبد العظيم رمضان



## مقدمة

اشترك على ماهر فى الكثير من الأحداث الكبرى التى مرت بمصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، فما ان تخرج فى مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ حتى يادر بالعمل بالمحاماه ، ثم تدرج فى سلك الوظائف الحكومية بين القضاء والنيابة ووظائف التعليم ، وأثبت من خلال هذه المناصب كفاءة عالية نظرا لما تمتع به من ذكاء وحب للمعرفة ودقة الملاحظة .

ومنذ ثورة ١٩١٩ بدأ على ماهر يلعب دورا هاما فى السياسة المصرية فساهم فى هذه الثورة ، وكان له موقف من النشاط الحزبى والنيابى . وعمل فى الوزارة ورئاسة الديوان الملكى ، وعندما قامت حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ قبل التعاون مع الضباط وقدم خلال هذه المرحلة أجل خدمة لمصر عندما أقنع الملك فاروق بالتنازل عن العرش وبذلك يكون قد نجح فى تجنب البلاد خطر الحرب الأهلية بين أبنائها ،

وفى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قدم على ماهر استقالته وانتقلت السلطة الى قيادة الثورة ، وعقب ذلك مارس أعمالا اجتماعية واقتصادية وسياسية ولكنها أقل أهمية عن ذى قبل ، وظل وفيا ومخلصا لوطنه عاملا على رفعة حتى آخر رمق فى حياته •

ولذلك رأيت تقديم هذا الكتيب للشباب عن «على ماهر» ودوره فى السياسة المصرية الذى يكشف عن جوانب خفية فى تاريخنا القومى نحن أحوج مانكون الى الكشف عنه ودراسته والانتفاع به •

وعلى الله قصد السبيل

رشوان محمود جاب الله

## نشأة علي ماهر وحياته الوظيفية

نشأة علي ماهر :

فى يوم الأربعاء الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ (١٧ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) ولد على محمد ماهر - موضوع دراستنا - فى ناحية شياخة عفيفى أحمد ، بالمباسية ، فى القاهرة ، ومقيد بالدتر رقم «٩٤٢» بمصلحة الدفترخانة المصرية (دار المحفوظات العمومية حاليا) تحت اسم على بن محمد أفندى ماهر .

ولقد واكبت فترة مولد على ماهر أحداث خطيرة مرت بها مصر ، أبرزها نشوب وتصاعد الثورة المرابية وأعقبها الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ ، ولقد أحدث الاحتلال تغييرات شتى فى أوضاع مصر الداخلية من أجل تثبيت أقدامه ، ومن بين الأوضاع التى امتدت إليها يد المحتل بالتغيير نظام التعليم ، فقد لجأ الاحتلال الى اضماف التعليم الوطنى الذى عرفته مصر طيلة عصر

محمد على واسماعيل ، فآلفى نظارة المعارف وأصبحت مصلحة تابعة للأشغال العمومية ، وأغلق العديد من المدارس بحجة ضغط المصروفات للوفاء بديون مصر الخارجية ، وامتدت يد التغيير الى برامج ومناهج التعليم بهدف اضعاف الروح العلمية والقومية فى نفوس الطلاب المصريين والاكتفاء باعداد موظفين للحكومة ، أى آلات تكفى لتسيير عجلة الحكم .

وترتب على العراقيل التى وضعتها الادارة البريطانية بالنسبة للتعليم أن أصبح أبناء كبار رجال الدولة والأعيان وحدهم هم الذين كان بوسعهم تلقى التعليم . ولقد قدر لعلى ماهر أن يسلك طريق «التعليم المدنى» فالتحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية ، وعندما أنهى دراسته الابتدائية التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ، وقد نال شهادة البكالوريا (الثانوية) سنة ١٨٩٨ بتفوق وكان ترتيبه الأول على أقرانه .

وتجدر الإشارة الى أن على ماهر وهو طالب بالمدرسة الثانوية كان ذا ميول وهويات متعددة ، فقد عرف عنه بأنه كان محبا للقراءة والبحث والاطلاع فرأس وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية «جمعية الهلال والنجمة» التى

تأسست من أجل تنمية ملكة الخطاية والبحث عند التلاميذ . وغير ذلك نجد ان ماهر كان رئيسا لفريق كرة القدم ، وكان يهوى ركوب الدراجات ويدخل فى مسابقات العدو السريع .

وذكر على ماهر أن الرياضة تترك أثرا نفسيا وجسمانيا بارزا فيمن يمارسها وأوضح هذه الآثار هو : الاقبال على العمل ومواجهة المسئوليات بنشاط وعزم وثقة بالنفس ، وقال أيضا عن أثر الرياضة فى العمل أنه حينما تولى وزارة المعارف (١٩٢٥ - ١٩٢٦) كان يعمل بلا كلل وذكر أن هذه المقاومة كانت ترجع الى أيام ممارسته للرياضة .

وبالإضافة الى ذلك عرف عن على ماهر حب السفر والسياحة وكان ذلك بتشجيع من والده ، ففي عطلة من العطلات الصيفية فى أثناء دراسته الثانوية رحل منفردا الى أوروبا ، وتنقل بين ربوع سويسرا ، فدون مشاهداته فى أثناء رحلته ، وطبعها وهو تلميذ ، فخرجت متضمنة ملاحظات دقيقة ومقارنات بين الحياة الاجتماعية فى أوروبا ومصر .

وبعد أن نال على ماهر شهادة البكالوريا وأراد أن يلتحق بمدرسة الحقوق (كلية الحقوق) ، وجد أنه

يشترط. فيمن يريد أن يلتحق بها أن يكون ملما باللغة الفرنسية، ولما كانت دراسة على ماهر باللغة الانجليزية، فانه درس الفرنسية والتحق بعدها بمدرسة الحقوق واستطاع أن يسير جنباً الى جنب مع من درسوا الفرنسية قبله بأعوام .

وهكذا استطاع بفضل ما أتيج له من اشراف تربيوى سليم وواع (١) ، وما وفرت له أسرته من أسباب الراحة أن يتابع بكل ما وسعه الجهد وسائل التفكير العلمى ، حتى أتم دراسته بمدرسة الحقوق بتفوق ونال الليسانس سنة ١٩٠٣ .

### وضعه الاجتماعى :

ينتمى على ماهر الى الطبقة الارستقراطية التى كانت تتكون من كبار موظفى الدولة . . . وعندما تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٣ بادر الى العمل بالمحاماه

---

(١) عرف عن محمد ماهر أنه كان بالرغم من مشاغله الكبرى يضى عناية شخصية دقيقة بتهذيب ابنائه والاشراف عن كذب على تكوين خلقهم وتدريب معارفهم ، فقد كان حريصاً على ادخال جميع ابنائه - ومن بينهم على ماهر - القسم الداخلى فى المدرسة امكاناً فى تعويدهم الدقة والاعتقاد على الذات ، فلما أتموا دراستهم الثانوية - ولم يكن بالمدارسى العالية أقسام داخلية - هيا لهم فى المنزل أسباب ذلك ، فحصل أمر ادارته فى أثناء العطلة الصيفية من شأنهم يتبادلونها كل أسبوع . وتكون مهمة صاحب التوبة منهم السهر على نظافة البيت وملبقاته كلها ورعاية ما يمد للاكل لاصحاب الدار والحكم ايضا .

وحمل لقب «أفندى» حتى عين قاضيا ، وبعد فترة من تعيينه في القضاء حصل على رتبة «البكوية» من الدرجة الثالثة سنة ١٩١٢ ، ثم «البكوية» من الدرجة الثانية سنة ١٩١٥ ، ثم «البكوية» من الدرجة الأولى سنة ١٩٢٣ على أثر تعيينه ناظرا (عميدا) لمدرسة الحقوق . وفي أعقاب تعيين على ماهر وزيرا للمعارف العمومية سنة ١٩٢٥ حصل على رتبة «الباشوية» ، وفي يوم تأليف وزارته الأولى في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ حصل على رتبة «الرياسة» وأصبح يلقب باسم «حضرة صاحب الدولة» ، وفي أثناء عمله بالديوان الملكي حصل في ١٠ فبراير ١٩٣٨ على «قلادة فؤاد الأول» وأنعم عليه بلقب «حضرة صاحب المقام الرفيع» .

وأهم تكريم حصل عليه هو منحه «الدكتوراه الشرفية في القانون» ، بمناسبة انعقاد المؤتمر الطبي بمصر سنة ١٩٢٨ . وعلى ماهر يستحق هذه الدرجة لاسهاماته الواضحة في مجال القانون وأبرز دليل على ذلك مؤلفه عن «القانون الدولي العام» عام ١٩٢٤ ، واستكمال خطوات انشاء الجامعة المصرية وتحويلها من جامعة أهلية الى جامعة حكومية آثنام عمله وزيرا للمعارف سنة ١٩٢٥ .

وعن حياة على ماهر العائلية فنجد أنه تزوج حوالى عام ١٩٢٤ من ابنة محمد مجدى باشا الذى شغل منصب شيخ القضاة ، وأنجب منها ابنهما الوحيد «محمد» وعنى بتربيته ، وبعد أن أتم محمد على ماهر دراسته عمل بوزارة الخارجية وتدرج فى وظائفها حتى صار مستشارا .

أما عن علاقة على ماهر بأخوته فكانت علاقة ود ومحبة ، وعلى الرغم من أن خط على ماهر السياسى يختلف عن أخيه أحمد ماهر فإن هذه الخلافات السياسية لم يكن لها أثر فى حياتهما العائلية ، فطوال مدة الاختلاف كان الاحترام والتقدير متبادلان بينهما باستمرار ولم تنقطع بينهما الزيارة ولا اللقاء فى الاجتماعات العائلية فكانا ينسيان كل شىء الا شعارهما الذى ورثاه عن والدهما كما يقول على ماهر : «\* وهو أن نعيش لمصر . ونموت لمصر ، وإن سقطنا نسقط رجالا » .

وكانت علاقة على ماهر غير ثابتة بأصدقائه وكانت تتغير حسب الظروف وكثيرا ماكانت تجر عليه هذه السياسة عداوة الزملاء والأحزاب ، ونلاحظ أن الخلافات السياسية بين على ماهر وأصدقائه وزملائه فى



العمل لم تترك أثرا بالنسبة له على العلاقات الشخصية  
التي تربطه بهؤلاء الأصدقاء •

وكانت من أهم عادات على ماهر ، أنه كان يقيم  
مأدبة غذاء كل يوم أربعاء بمنزله بالجيزة ويجتمع فيها  
خاصته بدعوة مفتوحة منه تتكرر كل أسبوع وكانت  
هذه العادة أبرز مافي حياته الاجتماعية ، وكانت المائدة  
تضم لقيفا من أصدقاء على ماهر وبعض الصحفيين وبعض  
أساتذة الجامعة • وكان على كل واحد من المدعويين أن  
يطرح للبحث احدى مسائل الأسبوع ويبدى فيها رأيه  
ثم يتعرض لها رفعة على ماهر بالتعليق وبعد ذلك يسأل  
المدعويين ، وكان على ماهر يحرص على أن يعرض أحد  
المدعويين لكتاب عربى وآخر أجنبى ، وكان يحث  
ضيوفه على الاطلاع على المراجع الأجنبية ودعوة الشباب  
الى الاهتمام بها للملاحقة التطور الفكرى والاتصال  
بالعالم •

وكان على ماهر حريصا على أن يقضى عطلة نهاية  
الأسبوع فى عزبته «القصر الأخضر» بين الفلاحين  
وكثيرا ما كان يقيم الولائم لأهل العزبة والبلاد المجاورة  
لها ، حيث كان يقوم بنفسه ومعه بعض المسئولين بخدمة  
الفلاحين فى هذه المناسبات •

أما أهم صفات على ماهر ، فقد أجمعت المصادر على أنه اتصف بالذكاء والدهاء السياسي والمرونة ، والطابع العسكري في حسم الأمور . وكان عصبى المزاج ، سريع الغضب ، ومن صفاته أيضا أنه كان متحملا بالأدب الاجتماعي وكثرة النشاط .

### تدرج على ماهر الوظيفي حتى عام ١٩٢٥ :

عندما تخرج على ماهر في مدرسة الحقوق بأدر إلى العمل بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية والمختلطة ، وكانت المحاماة أمام القضاء المختلط حكرا على الأجانب نظرا لأن اجراءات التقاضي كانت تتم باللفسات الأجنبية ، ولكفاءة على ماهر شق طريقه في المحاماة بنجاح واضح ومن عوامل نجاحه في هذه المهنة تكوينه الطبقي حيث نشأ في أسرة لها صلات قوية بكثير من رجال الدولة في مصر ومهدله ذلك طريق التعرف على كثير من مشاهير رجال المحاماة مما جعل هؤلاء بدورهم يقدمون العمون والمساعدة لشباب له المواصفات التي تؤهله لاقتحام هذا الميدان والنجاح فيه .

وامتاز على ماهر في المحاماة امتيازاً جعل نظارة المحاماة ( وزارة العدل ) تختاره للقضاء بعد ثلاث

سنوات من عمله بالمحاماه . فعين قاضيا بمحكمة مصر  
الأهلية فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وظل يعمل قاضيا حتى  
٩ يناير ١٩١٢ . وكان من مميزات على ماهر أثناء  
السنوات الخمس التى تولى فيها القضاء أنه لم يتقيد  
بحرفية القانون بل ينظر الى القضايا التى يفصل فيها  
نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة .

رقى على ماهر فى ١٠ يناير سنة ١٩١٢ الى درجة  
وكيل النائب العمومى وظل يشغل هذا المنصب حتى  
٣٠ مايو ١٩١٤ ، ومن المواقف المشرفة التى وقفها  
خلال عمله فى هذه الفترة تحقيقه مع محمد فريد ورفضه  
اصدار امر بالقبض عليه ، حيث كان فريد قد ألقى  
خطبة فى المؤتمر السنوى للحزب الوطنى فى ٢٢ مارس  
١٩١٢ . ولم يرض الحكومة هذا الموقف وقررت نقل  
التحقيق من يده وعهدت به الى على توفيق رئيس نيابة  
مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل ان يتم القبض  
على فريد بسرعة ولكن فشلت خطة الحكومة حيث هاجر  
محمد فريد من مصر ووصل الآستانة فى ٣١ مارس  
١٩١٢ .

ونقل على ماهر وكيل النائب العمومى الى ناظر  
( مدير ) ادارة المجالس الحسبية فى أول يونيه ١٩١٤ ،

وظل يشغل هذه الوظيفة حتى ١٨ يونيو ١٩١٩ .  
وصدر في ١٩ يونيو مرسوم بتعيين على ماهر وكيلا  
لمحكمة أسسوط الأهلية بمرتب شهري قدره سبعون  
جنيها . وقد كان هذا التمييز بمثابة ابعاد لعل ماهر  
عن الاستمرار في المشاركة في ثورة ١٩١٩ وذلك  
بتعيينه في منطقة نائية بعيدة عن بؤرة الأحداث .  
وأدرك على ماهر هدف الحكومة من هذا النقل فرفضه  
ولذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥  
سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على ماهر من وظيفته . وأرجح  
أن هذا النقل قد تم لوقف نشاط ماهر السياسي ، فلما  
لم تفلح خطة الحكومة في إلزامه بالعمل قررت فصله  
بعد أن فضل خدمة وطنه في هذه الفترة الحرجة من  
تاريخه وضحي برداء القضاء والمرتب المرتفع من أجل  
القضية المصرية .

وعقب انتهاء أعمال لجنة الدستور تم تعيين  
على ماهر « ناظرا لمدرسة الحقوق » بمقتضى القرار  
الوزاري رقم « ٣٦٢ » في ٢٩ أبريل ١٩٢٣ ، وعرف  
عن على ماهر أثناء عمله بمدرسة الحقوق الكفاءة في  
العمل . ولقد اختار تدريس مادة « القانون الدولي  
العام » وفي هذه الفترة ألف أول كتاب باللغة العربية

فى مادة القانون الدولى العام (١) .

وظل على ماهر فى منصب ناظر مدرسة الحقوق الى أن شكلت وزارة أحمد زيور الأولى فعين وكيلًا لوزارة المعارف فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، ودام عمله هذا ثلاثة أشهر تقريبًا حلت بعدها الانتخابات العامة فطلب منه عبد الحالى ثروت أن يقتحم معركتها فدخلها وفاز بالنيابة عن دائرة الوائلى ، ثم عين وكيلًا لحزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ ، فوزيرا للمعارف العمومية فى ١٣ مارس ١٩٢٥ .

---

(١) على ماهر : القانون الدولى العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة



## الفصل الثانى

### على ماهر وثورة ١٩١٩

قبيل اندلاع ثورة ١٩١٩ وبينما كانت عناصر الثورة تتجمع والزعامات الرئيسية تضع مخططاتها للمطالبة بتحقيق استقلال الوطن ، نجد أنه فى نفس الوقت كانت هناك مجموعات أخرى من بعض ذوى الكفاءة والمقدرة ومن يتصفون بالديناميكية الثورية يبحثون عن زعيم لقيادتهم لتحقيق الأمنى الوطنية ومن بين هؤلاء الرجال على ماهر ومصطفى النحاس وغيرهما . وكانوا يعقدون الاجتماعات لبحث مستقبل القضية المصرية . وفى أحد هذه الاجتماعات عرض مصطفى النحاس فكرة ضم مجموعة من الوطنيين اليهم للعمل على نشر الدعاية للقضية المصرية فى أوروبا وأمريكا على هدى من مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون .

ورافت الفكرة لجميع زملاء مصطفى النحاس فتناولوها بالبحث والدراسة وانتهوا الى أنهم جنود

مجهولون لا يسمع عنهم الشعب شيئا ، وقرروا لنجاح هذه الخطة أن تتقدمهم أسماء ذات شهرة بهدف نجاح هذه الفكرة ووقع اختيارهم على سعد زغلول ليكون قائدا وزعيما لهذه الجماعة وأخبرهم على ماهر أنه يعرف عبد العزيز فهمي ، وربما تمكن من اقناعه بمخاطبة سعد زغلول بهذه الأفكار وقيادته لتلك الحركة .

وبالفعل ذهب على ماهر ومصطفى النحاس لزيارة عبد العزيز فهمي أكثر من مرة وحول هذه الزيارات ذكر مصطفى النحاس : « ..... وزار على ماهر عبد العزيز فهمي بك ، ثم قمت أنا ( مصطفى النحاس ) بزيارته وتتابعتم الزيارات وذات مساء مال علينا عبد العزيز فهمي بك وقال بصوت خافت ، اسمع ..... لقد فكرنا فيما فكرتم فيه أنتم ونفذنا الفكرة ..... هذا الأمر سر لكما وأود ألا يعلم به أحد ..... اني وسعد باشا وعلى شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك نواصل الاجتماع والبحث فى تأليف وفد يسافر الى أوروبا لبسط قضية مصر أمام ساستها ..... هذا سر بيني وبينكما فاكتماه فى أعماق قلوبكما والزمنا وصحبكما كل هدوء الآن ، ولا تكثرا من التردد علينا لئلا تلتفت أنظار السلطة الينا فتحوم



الشكوك حولنا ... (١) ،

وبهذه الاتصالات بدأت وقائع مشاركة: على ماهر  
فى أحداث ثورة ١٩١٩ .

على ماهر واضراب الموظفين :

لم يكن للموظفين عمل يذكر فى بداية الثورة ،  
وقد فكر بعض صفار الموظفين فى الاضراب مشاركة  
للأمة فى حركتها العامة ولكنهم أخفقوا فى مساهمهم اذ  
عارضت غالبية الموظفين وخاصة كبارهم خشية عواقبه ،  
وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على  
اعتقال سعد وصحبه رفعوها الى السلطان . ولما نشرت  
خطبة اللورد كيرزون التى القاها أمام مجلس اللوردات  
فى ٢٤ مارس عام ١٩١٩ وقد أثنى على الموظفين ورجال  
الجيش المصرى ورجال البوليس ، وذكر أن سلوكهم أثناء  
الثورة وعدم اشتراكهم فيها دليل على صداقتهم للانجليز  
وعدم رضائهم على الثائرين . ولقد استاء الموظفون عامة  
من هذه الخطبة ، اذ جعلتهم فى مركز حرج أمام الرأى  
العام ، لما احتوته من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال  
والحماية والتنكر للحركة الوطنية فكذب الموظفون  
عرائض احتجاج على الخطبة والحالة القائمة فى مصر

---

(١) صلاح الشاهد : ذكرياتى لى عهديين ، ص ٢٤ - ٢٥ .

وقعها الموظفون فى مختلف الوزارات ورفعوها الى  
السلطان وقدموا صورا منها الى معتمدى الدول فى  
مصر .

وأعلن الموظفون عزمهم على الاضراب اظهرا  
لشعورهم الوطنى وتضامنهم مع الأمة ، وكان تنظيم  
هذا الاضراب راجعا الى الطريقة العملية التى دبرت  
بها حركتهم فى مكتب على ماهر مدير ادارة المجالس  
الحسبية بالذات . فقد اجتمع النواب عن الموظفين فيه  
وطرحت عليهم مسألة الاضراب فرأى بعضهم أن يستمر  
الاضراب الى مالا نهاية ، ورأى فريق آخر أن يستمر  
الاضراب لمدة طويلة ، ورأى جانب آخر أن يظل الاضراب  
ثلاثة أيام فقط . وكان اتجاه على ماهر هو الأخذ بأقل  
مدة ممكنة للاضراب ، وأقنع رفاقه بأضعف التيارات  
للاجتماع من ناحية ، واقتناعا من ناحية أخرى بأن  
الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة فان عودتهم  
اليها ستكون من أصعب الأمور ، وقرر أن يبدأ الاضراب  
بعد صرف المرتبات حتى يكون تحمل النفقات ميسورا .

وكان يطلب من على ماهر أن يعقد لجنة مندوبى  
الموظفين خارج ديوان وزارة الحقانية - حيث يوجد مكتبه  
- ولكنه كان يرفض هذا الطلب اذ اعتبر نفسه ورفاقه

مطالبين بحقوق وطنية فى هذه الفترة التاريخية من  
حياة الأمة المصرية ، ولا يوجد أدنى تمارض بين المطالبة  
بهذه الحقوق وقيام الموظفين بواجباتهم العامة .

وقد بدأ الاضراب الأول للموظفين لمدة ثلاثة أيام  
تنتهى فى ٥ ابريل عام ١٩١٩ ، وكان الظن أن ينتهى  
الاضراب على أثر الافراج عن سعد زغلول ورفاقه فى  
٦ ابريل وما أعقب ذلك من تشكيل وزارة حسين رشدى  
الرابعة ، ولكن روح الاضراب تجددت لدى الموظفين بعد  
تأليف الوزارة ، وألفوا اللجنة التى سميت « لجنة مندوبى  
موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » وجرى انتخابها  
بواسطة الموظفين ، وكان على ماهر أحد هؤلاء الأعضاء  
المنتخبين ، وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة تنظيم  
شئون الموظفين ووضع الخطط السليمة لنجاح الاضراب .

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة  
المقانية يوم ١٠ ابريل سنة ١٩١٩ وقررت اضراب  
الموظفين عن العمل ابتداء من ١٢ ابريل الا اذا أجيب  
المطالب الآتية :

١ - تصرح الحكومة بصفة رسمية بصحة توكيل  
سعد زغلول باشا عن الأمة فى مطالبها أمام مؤتمر  
السلام .

٢ - تصرّح الحكومة بصفة رسمية أيضا أن تشكيل الوزارة لا يستند منه قبول الحماية وأن حالة مصر بعد زوال السيادة التركية عنها معلق البت فيها على قرار مؤتمر السلام .

٣ - رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود المسلحة من الشوارع بجميع المدن والبنادر والقرى وتفويض الأمن والنظام الى البوليس المصرى .

ورفعت اللجنة هذا القرار الى حسين رشدى رئيس الوزراء وفى أعقاب ذلك دارت مباحثات طويلة بين الوزراء ووضموا نص تصريح يحقق بعض مطالب الموظفين ، ولكن الجانب البريطانى رفض هذا التصريح ولم يوافق على نشره . وكان هذا الاضراب يشكل شبحا مخيفا للسلطات البريطانية ، كما كان للاضراب أثره على خطورة انتقال جهاز الدولة من سيطرة السلطات البريطانية الى معسكر الثورة واصابة جهاز الدولة الادارى بالشلل التام وماسيترتب على ذلك من تعطيل دفة العمل الحكومى ووقف مصالح الأجانب والمصريين وأثر ذلك فى ازدياد اشتعال نيران الثورة .

وفى ١٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، استدعى رئيس الوزراء على ماهر باعتباره المحرك الأول لاضراب

الموظفين ، وألح عليه في دعوة الموظفين للمودة ، وأوضح له أنه منع الانجليز من اتخاذ وسائل عنيفة ضد الموظفين .

وفي ١٧ أبريل ، استقبل للمرة الثانية على ماهر ودار بينهما نقاش حول مسألة اضراب الموظفين ، فقد أخبره حسين رشدي : « أن ثمة خطرا شديدا يهدد الموظفين اذا هم أصروا على موقفهم . فأجابه على ماهر بك : وما الذي انتهى اليه قراركم في المسألة العامة التي وردت في مطالب الموظفين » ؟

فأجابه رشدي : لم أستطع عمل شيء في هذا . فرد عليه على ماهر بقوله :

اذن فانت لم تدعن الا لتهددنا ؟ اعلم أن هذا غير مجد شيئا ... (١) »

ونتيجة لعدم نجاح حسين رشدي في اقناع على ماهر بالتأثير على زملائه أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار بمودة الموظفين الى العمل ، واتساع نطاق الاضراب ابتداء من يوم ١٦ أبريل قدم حسين رشدي استقالة الوزارة الى السلطان في ٢١ أبريل .

---

(١) يوسف لطاس : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر وردفانه من توبة  
١٩١٩ ، ص ٧٥ .

وفي أعقاب تقديم حسين رشدى استقالته ، اجتمع عشرة أعضاء من لجنة الموظفين بصفة عاجلة فى منتصف الليل - وكان على ماهر أحد هؤلاء العشرة - وقرروا عودة جميع الموظفين الى العمل ، وذكروا أن استقالة الوزارة تعد ترضية لهم ، ولكن الحقيقة أنهم علموا بالانذار الذى أعده اللبى للموظفين بالعودة الى العمل والا سيتمرضوا للجزاء الرادع الذى يصل الى درجة الفصل من سجلات الحكومة فبادر هؤلاء الأعضاء العشرة الى الاجتماع واتخذوا القرار السابق بعودة الموظفين حتى لا يقال أنهم رضخوا لانذار اللبى . وقد نشر منشور اللبى الى الموظفين ومنشور لجنة العشرة فى ٢٢ أبريل ، وقد بدأ الموظفون فى العودة الى العمل ابتداء من ٢٣ أبريل سنة ١٩١٩ . وأعتقد أن هذه العودة ترجع الى انذار اللبى ولم يكن قرار لجنة العشرة الا حفاظا على ماء الوجه لأعضاء لجنة موظفى الحكومة .

### انضمام على ماهر الى الوفد :

قرر الوفد المصرى ضم على ماهر الى أعضائه فى ٧ نوفمبر ١٩١٩ . نظرا لكفاءته وحمته فى خدمة القضية المصرية وقد ظهر ذلك بشكل واضح فى تنظيم اضراب الموظفين .

ولم يمض أكثر من أسبوعين على ضم على ماهر حتى ألقت السلطة البريطانية القبض عليه نظرا لنشاطه السياسى ومقاومته للحماية ، فالحكومة البريطانية منذ نشوب ثورة ١٩١٩ وهى تسعى الى احباط الحركة الوطنية ، ومن ذلك أرسلت اللنبى الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى اخماد الثورة بالطرق التى يراها ضرورية لذلك ، والثانية ادارة البلاد بما تتطلبه استمرار الحماية على مصر . وفى الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية تهيبء للحماية الاطار القانونى الشرعى الذى كانت تفتقر اليه . وهذا الاطار القانونى لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية ، والثانية على اعتراف الشعب المصرى نفسه بها ، ولقد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الأول هو الضبط على الدول الصديقة وغير الصديقة فى باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر ، أما الوسيلة الأخرى لتحقيق الغرض الثانى فهى ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة التحقيق (لجنة ملنر) .

وازاء الرفض المصرى لتأليف لجنة ملنر وقيام مظاهرات الاحتجاج فى مصر والاسكندرية ، وافاضة

الصحف فى نشر الرسائل متضمنة الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها ، اصدر اللبى بياناً من دار الحماية فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ أعلن فيه قرب قدوم لجنة ملنر التى سيكون من مهامها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية •

وقد رد على ماهر على هذا البيان بكلمات قوية نشرت فى الجرائد على هيئة بيان صادر من لجنة الوفد المركزية- بالقاهرة فى ١٦ نوفمبر وتضمن رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال التام ومن أجل ذلك ألفت السلطة البريطانية القبض على محمود سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية ونائبه ابراهيم سعيد ونقلوا الى منزليهما بالريف ، بينما اعتقلت على ماهر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ فى قشلاق قصر النيل •

وما أن أفرج عن على ماهر فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ ، حتى أوفدته لجنة الوفد المركزية مباشرة الى باريس فى ٩ يناير ، يحمل خطابين الى الوفد المصرى أحدهما من حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الحالى ثروت ويتضمن المحادثات التى دارت بين هؤلاء الوزراء الثلاثة وملنر • أما الخطاب الثانى ، فقد كان من لجنة الوفد المركزية وصفت فيه الحالة العامة فى البلاد وتناولت



فيه أيضا تصريح لجنة ملنر ورفض المفاوضة معها واحالة هذا الأمر الى الوفد اذا لم ير فى ذلك تعارضا بين الاستقلال التام والمصالح البريطانية . وكانت مهمة على ماهر الثانية هى السعى لتصفية جو الخلاف الذى نشأ بين أعضاء الوفد بباريس ، ووصل على ماهر الى باريس فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ وقابل سعد زغلول وسلمه الخطابين وتحدث معه عن وحدة الأمة ووقوفها خلف الوفد . ونجح ماهر فى تصفية الخلافات بين أعضاء الوفد، وعادت المياه الى مجاريها بين الأعضاء وعادت الجلسات الى مجراها الطبيعى وتبادل الزملاء الزيارات الودية .

#### على ماهر ومباحثات سعد - ملنر :

لم يكن دور على ماهر مقتصرافقط على اصلاح ذات البين بين أعضاء الوفد ، بل ساهم فى المباحثات التى دارت بين الوفد ولجنة ملنر ، فبعد أن انتهت معركة المقاطعة بقبول الوفد ولجنة ملنر للتفاوض للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا ، أرسل النورد ملنر المستر «هرست» فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ الى باريس لدعوة الوفد لهذه المباحثات بين الوفد ولجنة ملنر فى لندن ، وقد أراد

سعد زغلول أن يرجع الى الأمة لاستشارتها في أمر السفر الى لندن فاقترح على ماهر لتحقيق ذلك أن يطلب من أحمد شوقي بك - الشاعر الوطني - أن يكتب دعاء يتلى في المساجد والكنائس ليكلل الله جهود الوفد بالنجاح ومباحثاته بلندن . وقد تم الدعاء فكان ذلك بمثابة اذن وتصديق من الأمة على السفر وانحلت بذلك هذه العقدة واتضح معها المعية على ماهر وحسن تصرفه .

ورأى الوفد قبل تلبية الدعوة ايفاد ثلاثة من أعضائه وهم : على ماهر وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود ، فسافر عدلى يكن والأعضاء الثلاثة في ٢٣ مايو ١٩٢٠ الى لندن بغية التأكد من أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بالاستقلال الحقيقى لمصر مع احترام المصالح البريطانية الحقيقية على طريقة لاتمحو ولا تعطل هذا الاستقلال وتجعله حماية مستورة . ثم التأكد كذلك من أن لجنة ملنر تعتبر الوفد نائبا عن الأمة المصرية وليس مجرد شاهد في قضية تحقيق . ولقد أسفرت المراسلات بين المندوبين الثلاثة وسعد زغلول الى موافقة الأخير وبرفقته بقية الزملاء على السفر الى لندن في ٥ يونيه ١٩٢٠ . ووصل سعد والأعضاء الباقون

معه فى باريس الى لندن وجرت المباحثات فى لندن يوم  
٩ يونيه ، ورأس سعد زغلول الجانب المصرى ، بينما  
رأس الجانب البريطانى ملنر

وفى جلسة المباحثات التى دارت بين سعد وملنر  
يوم ٢ يولييه ١٩٢٠ اقترح ملنر تأليف لجنة فنية  
مشتركة من رجال القانون من الجانبين المصرى  
والانجليزى لوضع مذكرة وافية عن الامتيازات الأجنبية  
وحقوق الأجانب وهذه الاقتراحات تكون موضوع  
المناقشة والتعديل أو الاقرار ، وقد وافق سعد زغلول  
على هذا الاقتراح وتألقت اللجنة التشريعية على الوجه  
الآتى :

— يمثل الجانب المصرى : على ماهر وعبد العزيز  
فهيمى ومحمد على غلوبة •

— يمثل الجانب البريطانى : هرست ويعاونه اثنان  
من رجال القانون فى الحكومة البريطانية •

وقد أسفرت المباحثات عن مشروع معاهدة بين  
مصر وانجلترا قدمه ملنر الى الوفد فى ١٧ يولييه ١٩٢٠  
ورفضه أعضاء الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى ملنر  
فى ١٩ يولييه وقد رفضته لجنة ملنر أيضا •

وقد قامت لجنة ملنر بوضع مشروع جديد ، وقد قدم هذا المشروع الى الوفد فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وفى ١٥ أغسطس تبادل أعضاء الوفد الرأى فى مسألة الذين يسافرون الى مصر لعرض المشروع على الأمة ، ثم أصدر الوفد القرار الآتى :

١ - اختيار على ماهر ولطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى للسفر الى مصر لاستشارة الأمة فى المشروع .

٢ - الالتزام بسياسة الحساد التام فى عرض المشروع .

٣ - بيان كل الحقائق كما يعرفها الوفد .

٤ - يضم الى الأعضاء الأربعة ويشترك معهم فى مهمتهم مصطفى النحاس وويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى الموجودون فى مصر .

ولقد بدأ أعضاء الوفد المنتدبون مهمتهم فى استطلاع رأى الهيئات والجماعات ، وقد أجمعت الغالبية العظمى على قبول المشروع مع ادخال بعض التحفظات عليه . أما فيما يتعلق بمندوبى الاستشارة الأربعة ومنهم على ماهر فالمصادر تكاد تتفق على تباين نزعتها

على أنهم لم يقفوا عند عرض المشروع وحسب ، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك فراحوا يحبذونه للأمة من ناحية ، ويوسعون في تفسيراتهم لبعض نصوصه ، وبذلك خرجوا على مهمتهم الأصلية المكلفين بها وهي عرض المشروع بطريقة محايدة .

وبعد أن قضى المندوبون أكثر من ثلاثة أسابيع في مصر وأدوا مهمتهم عانوا الى باريس في أول أكتوبر ١٩٢٠ ، وفي أعقاب ذلك اتصل الوفد بلندن لاتمام المباحثات وبادر ملنر بدعوة أعضاء الوفد ، وفي لندن بدأت المفاوضات في ٢٣ أكتوبر ، وقد عقدت الجلسة الثانية والأخيرة من المباحثات في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بين أعضاء الوفد المصرى ولجنة ملنر وفيها ألقى ملنر بيانا أوضح فيه أن بحث مسألة الأمانى الوطنية (التحفظات) يجب أن تؤجل لمرحلة المفاوضات الرسمية المقبلة بين ممثلى الحكومتين وأن هذا رأى أعضاء اللجنة بالاجماع والمهم أن تقوم وزارة ثقة في مصر يؤيدها الوفد ، وأعلن انتهاء المباحثات بين الوفد ولجنته لكى يقدم تقريره الى الحكومة البريطانية .

مما سبق يتبين أن على ماهر بذل غاية جهده منذ لحظة وصوله الى باريس لاحلال الوئام بين أعضاء

الوفد ، ولم يتوقف برهة فى سبيل تحقيق هذا الهدف ،  
كما ساهم أيضا فى المباحثات التى دارت بين سعد وملتر  
واستغل وقت فراغه فى الاطلاع على الدراسات  
القانونية ، وقام بالدعاية للقضية المصرية خير قيام .

### على ماهر وموقفه من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

صدر تصريح ٢٨ فبراير من جانب انجلترا فقط  
وفيه اعترفت انجلترا بانتهاء الحماية وأن مصر دولة  
مستقلة ذات سيادة والفساء الأحكام العرفية بمجرد  
اصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وتحفظ  
مع ذلك وبصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة  
وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ماهى عليه الى أن يتم  
بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى :

- ١ - الدفاع عن مصر .
- ٢ - حماية الأجانب .
- ٣ - حماية الأقليات .
- ٤ - السودان .

وبعد اعلان هذا التصريح حدث خلاف بين على  
ماهر وزملائه أعضاء الوفد اذ كان من المرشحين به ومن

أجل ذلك استقال من الوفد في ١٨ مارس عام ١٩٢٢ ،  
وقد طلب الكثيرون من على ماهر أن يوضح أسباب  
استقالته من الوفد فكتب كلمة نشرت بالأخبار أوضح  
فيها أنه اختلف مع زملائه في تقدير هذا التصريح وفي  
رسم الخطة الجديدة التي توصلهم الى تحقيق مطالب  
الأمة ، فقد كان من رأى على ماهر أن تصريح ٢٨  
فبراير هو خطوة في سبيل الاتفاق مع بريطانيا فهو  
من الوجهة النظرية القانونية يعترف باستقلال مصر  
وسيادتها ويلغى حماية عام ١٩١٤ المنصوص عليها في  
معاهدة فرساي عام ١٩١٩ ، وقد أعلنت مصر استقلالها  
وسجلت الدول اعلانها فأصبحت مصر دولة مستقلة وهي  
بهذه الصفة ستفاوض انجلترا وذلك مما يقوى  
مركزها . وقد كان عدم صدور مثل هذا التصريح في  
سنة ١٩٢٠ سببا في انقطاع المفاوضة بين الوفد  
المصري ولجنة ملنر ، ويرى أيضا أن أهمية التصريح  
تسمح بمطالبة الحكومة الجديدة باحياء صيغ التصريح  
وادخالها في دائرة العمل والتطبيق واستثمار النتائج  
المتربة عليها في جميع فروع الحكومة ومظاهر الحياة  
المصرية ، فهو ينظر الى ظروف التصريح نظرتة الى المواقع  
الحربية التي يتخلى فيها أحد الجيشين المتحاربين عن مكان  
فيحتتم على الجيش الآخر احتلال هذا المكان ، ويعتبر هذا

التصريح أول ثمرة لجهود المصريين جميعا وأن اجتناء هذه الثمرة الأكبر مشجع على التريث لحظة واحدة فى مضاعفة جهادها والسير الى الأمام بمزيمة صادقة حتى بلوغ الغاية الكبرى ( الاستقلال التام ) وأن الطريق لتحقيق هذه الغاية وعمر لم يقطع منها الا المرحلة الأولى والوسيلة الأسمى لبلوغ هذا الهدف هو السعى الى تجديد الوحدة القومية وإيجاد روح التضامن بين الأمة والحكومة ، وقيام الهيئة النيابية فان ذلك سيؤدى الى تهئية الظروف لمفاوضات مقبلة للعمل على وضع حد لهذه التسوية المؤقتة والسياسة القويمة لتحقيق ذلك هى سياسة التفاهم والشورى والاتحاد والتعاون والحرية والعدل والبناء .

ومما لاشك فيه أن مصر لو كانت أقبلت على هذا الدور الجديد من أدوار علاقتها بانجلترا متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب آخذة بدواعى النظام ملتزمة جانب الحكمة لأصابت خيرا كثير .

على ماهر عضوا بلجنة الدستور ( أبريل - أكتوبر ١٩٢٢ ) :

كان طبيعيا بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى مصر استقلالا مشروطا أن تعمل الحكومة على



ارساء النظام السياسى على أسس ديمقراطية سليمة وتحقيقا لذلك دعت الجماعات السياسية للمساهمة معها فى وضع دستور للبلاد . بيد أن الوفد والحزب الوطنى طلبا أن تتولى هذه المهمة جمعية وطنية منتخبة من الشعب وليس لجنة حكومية ، فلما امتنعت الحكومة عن تحقيق هذه الرغبة رفضا الاشتراك فى هذه المهمة عن طريق لجنة حكومية .

وازاء ذلك ألغت وزارة عبد الحالى ثروت فى ٢ أبريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب من ثلاثين عضوا يرأسها حسين رشدى وينوب عنه أحمد حشمت ، وقد جمعت اللجنة صفوة من رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان ، وكان على ماهر أحد هؤلاء الأعضاء المعينين .

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ أبريل و٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ فاستمر بذلك عملها ستة أشهر متوالية، ومن خلال الاطلاع على محاضر جلسات لجنة الدستور وجدت أن على ماهر كان حريصا على حضور جميع الجلسات التى عقدت وكان له باع طويل فى المناقشات التى دارت فى اللجنة . وفى الجلسة الثانية للجنة الدستور ( ١٣ أبريل ١٩٢٢ ) وافقت الهيئة على

اقترح لحسين رشدى بانتخاب لجنة فرعية من بين أعضاء  
لجنة الدستور لوضع المبادئ الدستورية العامة وعرضها  
على اللجنة العامة لكى يؤخذ بها فى الدستور وقانون  
الانتخاب . وحصل على ماهر على ٢٥ صوتا وأصبح أحد  
أعضاء هذه اللجنة التى تكونت من ثمانية عشر عضوا .  
وقد عقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة من ١٩ أبريل  
الى ٢٠ مايو ١٩٢٢ حصلت فى أثنائها المناقشات فى  
المبادئ وأسفرت عن مائة وعشرين قرارا خاصا  
بالقواعد العامة .

ولقد وضح من مناقشات لجنة المبادئ العامة  
(لجنة الثمانية عشر) واللجنة العامة وجود ثلاثة اتجاهات  
واضحة المعالم بين الأعضاء، الاتجاه الأول «أوتوقراطي»  
ومثله أنصار الملك فؤاد وهم حريصون على أن يملك  
الملك ويحكم فى نفس الوقت . والاتجاه الثانى  
«جماعة الملكيين المعتدلين» ومثله أنصار الحكومة ومع  
اتجاه أفكارهم الى أن الأمة مصدر السلطان الا أن  
أفكارهم لم تكن على نمط واحد وكانت على درجات  
متفاوتة حسب الموضوعات المطروحة للمناقشة .  
والاتجاه الثالث تمثل فى «جماعة الملكية الدستورية»  
وهذا الفريق حريص على الدفاع عن سلطة الأمة

وسيادتها والأخذ بمبدأ المسؤولية الوزارية وضرورة الفصل بين السلطات ، ومثله في اللجنة عدد قليل كان في مقدمتهم على ماهر وعبد اللطيف المكباتي ومحمد على علويه وعلى المنزلاوى . وكانت نظرية على ماهر أن إطلاق اليد خير مدرب على تحمل المسؤوليات ، ولذا نجد أنه كان من أنصار أن ينص في الدستور على مبدأ سلطة الأمة وأن كل سلطة في البلاد مستمدة من الأمة ولم يسع لابعاد الملك عن السلطة التشريعية ولكن في نفس الوقت تبني المبدأ الانجليزى الذى يلزم الملك بالتصديق على ما يقرره المجلسان . . .

وفي جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ ، تقرر تشكيل لجنتين ، لجنة لتحرير الدستور من أربعة أعضاء ، ولجنة لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء على أن تكون الرئاسة في اللجنتين لحسين رشدى ، وتم انتخاب عبد العزيز فهمى وعبد الحميد بدوى وتوفيق دوس ومحمود أبو النصر للجنة التحرير ، بينما انتخب على ماهر وعلى المنزلاوى ومحمد على وحسن عبد الرازق وتوفيق رفعت وإبراهيم الهلباوى للجنة الانتخاب . وتأكيذاً من على ماهر للمحافظة على سلطة الأمة طالب أن يتم الانتخاب على درجة واحدة لأن الأصل أن الانسان

يستعمل حقه بنفسه واذا كان هناك ضرورة لوضع بعض الشروط فى الناخب فلا بأس من عمل ذلك أسوة بانجلترا . . . . .

ولقد دعا الملك فؤاد على ماهر ثلاث مرات أثناء اجتماعات لجنة الدستور وطلب اليه تغيير رأيه فى بعض الأمور التى كانت تعالج فرفض وكانت نظرية الملك أن الاقلال من المنح أول الأمر ، ثم اضطراد الزيادة خير من الاكثار ، ثم الاضطرار الى الانقاص .

لقد بذل على ماهر مجهودا كبيرا فى لجنة الدستور . فسعى الى قيام نظام الحكم فى مصر على أساس الملكية الدستورية وأثبت أنه ذو فكر متطور يقف بجانب الشعب حينما يطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية ، ويدعم أقواله بأدلة دامغة دلت على سعة اطلاعه وعمق تفكيره ، ولكنه كان مثل كثير من أعضاء اللجنة الذين أسرفوا فى النقل عن الدساتير الأوروبية التى ثبتت صلاحيتها فى البلدان التى طبقت بها ونسوا أن الدساتير انما توضع للوفاء بحاجيات بلد ما فى وقت ما ، ولا يشترط أن ما يتم تطبيقه فى بلد آخر يصلح لمصر ، فلكل مجتمع ظروفه الثقافية والاجتماعية التى تختلف عن المجتمع الآخر .

### موقف على ماهر من الحياة الحزبية

استطاع سعد زغلول أن يجمع المصريين تحت زعامته خلال ثورة ١٩١٩ ، حيث رأى الشعب فيه صورة الزعيم الذى يبحث عنه ، وأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية . ولكن كان من الصعب عليه أن يستمر فى قيادة كل الفئات التى تصدت للعمل السياسى ، فكان تكوين الأحزاب بعد هبوط تيار الثورة أمرا طبيعيا ، وأخذت تظهر تكتلات سياسية هى امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف فى التفاصيل نظرا لتطور البلاد خلال الحرب العالمية الأولى ، وعلى ماهر باعتباره أحد السياسيين البارزين خلال هذه الحقبة ، كان له نشاط وموقف من الحياة الحزبية المصرية .

#### على ماهر وكيلا لحزب الاتحاد :

تألف حزب الاتحاد فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد انضم الى الحزب فئة من الوصولييين أرادوا الافادة من

صلة الحزب بالسراى ليناالوا مايبتفون من النفوذ وكراسى  
الوزارة ، كما انضم اليه عدد من كبار الضباط  
المتقاعدين وعدد آخر استقال من حزب الوفد مثل محمد  
سميد ، وهذه الاستقالات لم تكن لايمان بعقيدة حزب  
الاتحاد ، بل كان دافعها المصالح النفعية من وراء حزب  
القصر . كما انضم الى حزب الاتحاد على ماهر وصار  
وكيلا له بمقتضى جلسة مجلس الادارة فى ٣ مارس  
١٩٢٥ ، وتم اختياره عضوا باللجنة التنفيذية للحزب  
بجلسة الجمعية العمومية للحزب فى ٢٧ مارس سنة  
١٩٢٥ .

ان انضمام على ماهر الى حزب الاتحاد يعد من الأمور  
الملفتة للنظر ، فمنذ شبابه كان من المؤمنين بمبادئ  
الحزب الوطنى وان لم ينضم اليه من الناحية الرسمية ،  
ثم أصبح من ألصق المتصلين بسعد زغلول خلال ثورة  
١٩١٩ ولعب دورا كبيرا فى التوفيق بين سعد وعدلى  
حفاظا على وحدة الأمة ، وبقبوله لتصريح ٢٨ فبراير  
سنة ١٩٢٢ ومشاركته فى أعمال لجنة الدستور عد من  
رجال حزب الأحرار وان لم ينضم للحزب ، وبعد ذلك  
انضم الى حزب الاتحاد وصار وكيلا له ، وهذا الانضمام  
من جانب على ماهر الى حزب الاتحاد يدعونا الى التساؤل

عن الأسباب التي أدت الى التقارب بين علي ماهر والقصر ، لاسيما وأنه كان مكروها من الملك فؤاد بسبب ولائه لسعد زغلول أثناء ثورة ١٩١٩ وآرائه التي نادى بها فى لجنة الدستور حول ضرورة قيام ملكية دستورية فى مصر . ولعل أسباب هذا التقارب ترجع الى ادراك الملك فؤاد أن علي ماهر فى كل مايقوم به من أعمال انما تحدوه رغبة مخلصه لخدمة الوطن والعرش . ومن المرجح أن حسن نشأت اتصل بعلي ماهر نظرا لماضيه المشرف فى ثورة ١٩١٩ وأثر ذلك على دفع البعض للانضمام الى الحزب ، وقد قبل علي ماهر الاشتراك فى الحزب اعتقادا منه بدفع العمل الوطنى والمساهمة فيه من خلال قيام حزب الملك ( حزب الاتحاد ) سيحل محل قوة الوفد ومن هنا تكون الفرصة مواتية له لرسم سياسة قومية للعمل السياسى . ولكن هذه الحسابات كانت خاطئة نتيجة لعدم احتكاكه بالواقع وممايشة أفراد المجتمع المؤمنة بحزب الوفد وزعيمه سعد زغلول .

بدأ علي ماهر عمله فى حزب الاتحاد بنشاط وجدية بحيث أنه أصبح من الناحية العملية الرئيس الفعلى للحزب على الرغم من كون يحيى ابراهيم باشا

الرئيس الرسمي للحزب • وقد شارك على ماهر فى تنفيذ سياسة تدعيم سلطة الملك وذلك من خلال المساهمة فى الانقلابات الدستورية الثلاثة فى عهد وزرات أحمد زيور (١٩٢٥-١٩٢٦) ، ومحمد محمود (١٩٢٨-١٩٢٩) ، واسماعيل صدقى (١٩٣٠-١٩٣٣) وما ترتب على ذلك من تعطيل البرلمان وقيام وزرات تحكم بمراسيم دستورية غير مستندة الى أغلبية برلمانية •

ورغبة من حزب الاتحاد فى تنظيم شئون الجرائد التى تصدرها شركة الصحافة المصرية على مبادئ حزب الاتحاد وهى « الاتحاد والليبرتيه والشيطان » تم تشكيل لجنة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ من السيد أبو على رئيس الشركة رئيسا وعضوية كل من على ماهر وحلمى عيسى ومحمود أبو النصر وادوار قصيرى بصفتهم أعضاء لبحث حالة تلك الجرائد من الوجهة الاقتصادية ومن جهة التحرير والمحربين والعمال وتنظيم الادارة ، وأصبح على ماهر منذ يونيه عام ١٩٢٧ مشرفا بصفة عامة على صحف حزب الاتحاد •

ولم يكتف على ماهر بالمشاركة فى تنظيم شئون صحف حزب الاتحاد وتوفير الراحة لمحررى هذه الصحف ، بل سعى الى شرح وتوضيح سياسة الحزب وموقفه من



الأحداث السياسية عن طريق عقد الندوات التي كانت تقام كرد فعل لتصرفات الوفد والأحرار الدستوريين .

وظل التعاون قائما بين حزب الاتحاد والشعب حتى وقعت حادثة البدارى وعلى أثرها اختلف على ماهر وزير الحقانية ووكيل حزب الاتحاد مع اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء حول معالجة مساوئ الادارة على ضوء ماكشفت عنه هذه الواقعة ، وأمام استحالة اتفاق الوزيرين فى العمل خرج ماهر من الوزارة - وحرصا من حزب الاتحاد على البقاء فى الحكم اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد للنظر فى الخلاف الذى طرأ بين على ماهر واسماعيل صدقي وأعلن الحزب تأييده للوزارة فى سياستها واستمرار معاونته لها . وفى أعقاب ذلك قدم على ماهر وكيل حزب الاتحاد استقالته من الحزب .

وتعد استقالة على ماهر من حزب الاتحاد بمثابة انتهاء ارتباطه بأى حزب سياسى من هذه الفترة حتى نهاية حياته ، ولكنه فى نفس الوقت كانت له علاقات قوية مع بعض القوى السياسية والدينية الصغيرة الحجم قوية التأثير على الجماهير كجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ومن هنا وثق علاقته بها لاضعاف شوكة

الأحزاب التقليدية وتبنى سياسته الإصلاحية ونشرها بين الشعب حينما تولى الحكم ، وفى نفس الوقت لم يقطع علاقتة بالأحزاب ولكن هذه العلاقة كانت تفتقد الى الثقة بينه وبينها فسعى الى مهادنتها جميعا وهو فى الحكم لضمان تأييدها له أو التخفيف من حدة هجومها عليه .

### على ماهر وجبهة مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) :

أسس على ماهر جبهة مصر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد وجه الدعوة فى هذا اليوم الى ليفيف كبير من الشيوخ والنواب المستقلين وأعضاء الأحزاب والهيئات السياسية ورجال الفكر والصحافة بمقر دار جبهة مصر بالقاهرة

وفى هذا الاجتماع حرص على ماهر على توضيح الغرض من انشاء هذه الجبهة فقال : « ان جبهة مصر ليست حزبا ، انما هى جبهة للمصريين جميعا أميتها أن تجمع القوى الحية فى البلاد أفرادا وجماعات حول مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية والداخلية ، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، فهى لا ترمى الى جمع الناس حول أفراد لذاتهم ، انما تجمع المواطنين

حول برامج لما تقررة من مبادئ وخطط ، وتدعو المواطنين الى التعاون القومى التام فى كل وقت وفى كل حين . ٠٠ وتدعو الى الاتحاد والالتفاف حول العرش ٠٠٠ (١) » .

وبعد مرور عام على تأسيس جبهة مصر تقدم على ماهر الى الشعب المصرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمشروع اجمالى لبرنامج قومى عبارة عن مقترحات طرحها للمناقشة والمشاورات العامة بغية الوصول الى الصورة المثالية للمجتمع المصرى وذلك بوضع ميثاق قومى تلتزم الأحزاب كلها وتؤسس عليه سياسة البلاد .

ولم تتح الفرصة لهذا البرنامج لكى يأخذ دور التطبيق الا عندما تولى على ماهر الحكم عقب حريق القاهرة فى ٢٧ يناير عام ١٩٥٢ وعشية قيام حركة الجيش فى يوليه ١٩٥٢ ، فقد وزع على ماهر برنامج الجبهة على الوزراء وطالبهم بأن يكون برنامجا لعمل الوزارة ، ولكن لم يتمكن على ماهر من تطبيق هذا البرنامج بالكامل ويرجع ذلك الى قصر عمر وزارتيه . وما يلفت النظر أنه على الرغم من أن على ماهر رفع فى برنامج الجبهة شعار «وضع حد أقصى للملكية

---

(١) على ماهر : جبهة مصر ، ص ٢٠ .

الزراعية الكبيرة» الا انه عند التطبيق العملى لقانون  
الاصلاح الزراعى ارتد بشدة عن هذا الشعار وعارض  
تحديد الملكية الزراعية .

ولكن هل وجدت هذه الدعوة آذانا صاغية من جانب  
زعماء الأحزاب السياسية المصرية ؟ واجابة على ذلك  
نقول لم تهتم الأحزاب المصرية ببرنامج جبهة مصر  
ويرجع ذلك الى رغبتهم فى عدم التقييد بأى نظام  
حديث يخرجهم عن نطاق السياسة الحزبية التى تخضع  
لها البلاد ، وليس من مصلحتهم تغيير أساليب الحكم .  
تلك الأساليب التى تضمن لكل فريق منهم العودة اليه  
فى دوره الانقلابى . وهى السياسة التى تبناها الملك  
لتوسيع سلطاته على حساب الشعب ، وقد عبر الملك  
عن استيائه واستهزائه بجبهة مصر التى أسسها على  
ماهر فى كافة المناسبات التى كان يدعو ماهر لحضورها  
لأنها بلاشك كانت ضد سلطته المطلقة .

ولم يؤيد على ماهر فى انشاء هذه الجبهة سوى حزب  
الفلاح الاشتراكى (١٩٣٨ - ١٩٥٢) ، ودعت جبهة  
الشباب القومى بهذا الحزب الأمة الى مؤازرة جبهة مصر  
باعتبارها المعبرة الحقيقية عن أمانى وأهداف الأمة  
القومية .

وقد اعتمد على ماهر على فرق الشباب التي شكلها هذا الحزب منذ توليه الوزارة فى أغسطس ١٩٣٩ للقيام بدور الدعاية لوزارته فى الريف ، وحين اعتقل على ماهر سنة ١٩٤٢ كان حزب الفلاح فى مقدمة الأحزاب التى طالبت بالافراج عنه ، ونصب قادة حزب الفلاح أنفسهم دعاة للجبهة بين صفوف الفلاحين واستمر هذا الحزب فى عضويته للجبهة حتى سنة ١٩٥٢ .

من هذا يتبين أن جبهة مصر لم يلتف حولها وحول رئيسها (على ماهر) سوى نفر قليل من الشباب المخلص . وسمى على ماهر طوال رئاسته للجبهة الى تحقيق الوحدة والائتلاف بين الأحزاب ولكن هذه الدعوة لم تجد أذانا صاغية ، ولذا فيمكن القول بأن جبهة مصر كانت النافذة المعبرة عن سياسة على ماهر - ومجموعة من الشباب التى كانت تتطلع الى استخدامه لتطبيق مبادئها فى النهوض بالطبقة الكادحة من العمال والفلاحين .

### على ماهر ومفهوم الحياة الحزبية السليمة :

فى حديث صحفى لعلى ماهر الى جريدة الأهرام فى ١٩٤٥/٤/٢٠ أوضح أنه لا يؤمن بقيام الحزب الواحد

لأن الروح الديمقراطية الصحيحة هي في هذه الوحدة القائمة على مناقشة الآراء المتعددة والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة لاستخلاص خير ما فيها والتعاون في تحقيقه وخير للبلاد أن تمشي بلا أحزاب من أن تمشي بحزب واحد يسيطر عليها ويجند مواطنيها . وفي نفس الوقت لا يقر على ماهر تعدد الأحزاب ذات البرامج والمبادئ المتشابهة اعتقاداً منه بأن قيام مثل هذا النوع من الحزبية في بلد من البلاد كفيل بتحطيم كيانه السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، لأن النضال بين هذه الأحزاب ينتهى الى نضال دائم أساسه المرحص على المجد الشخصى وتوجه نشاطها الى تولى الحكم . ومن أجل هذا يرى ضرورة تنظيم الأحزاب المصرية على أساس جديد ، فاذا تبين أن قيام نظام جديد للحزبية في مصر غير ميسور عن طريق التطور الطبيعى فمن الواجب وضع قانون لذلك لأن الفضائل والنظم الصالحة التى تقف فى سبيلها العادات البالية يجب على المصلح أن يقيمها بما يسنه من التشريع حتى يألفها الشعب وترسخ فى النفوس . وينبغى أن يكون للأحزاب برامج واضحة سواء فى السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو غيره على أن العبرة بتنفيذ هذه البرامج . فيجب أن يشمل بيان الوسائل لتنفيذها ، أما الأحزاب

ذات البرامج المتشابهة فيجب أن تندمج في حزب واحد  
له برنامج واضح .

ويرى على ماهر أنه إذا قام هذا النظام يصبح من  
غير المسير على الأحزاب أن تجتمع في صورة مؤتمر  
يعقد مرة في كل عام وتتناول خلاله بحث الشؤون  
المهمة من مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتقرر  
نوع كل مسألة ينبغي أن ترتفع في نظر الجميع الى  
مرتبة المسألة القومية الكبرى التي لايجوز بأية حال  
الاختلاف فيها أو عليها ، ويجب تشكيل هيئة دائمة  
تتألف من مندوبى الأحزاب ينضم اليها بعض المفكرين  
وتكون مهمتها صيانة الوحدة القومية وضمان التعاون  
الحزب بين الجميع . . .

وبوصول على ماهر الى الحكم عقب قيام ثورة ٢٣  
يوليه ١٩٥٢ سمي الى تقويم الحياة النيابية وقد مهد  
لهذه السياسة وذلك بتطهير الأحزاب السياسية ، ومن  
هذا المنطلق اذاع بياناً في غاية الخطورة الى الشعب في  
١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، أوضح فيه أن الحياة البرلمانية  
لن تتطهر الا بتطهير الأحزاب ، وذكر أن الحياة البرلمانية  
منذ قيامها وتعددت الأحزاب ، ظلت الأحزاب في شغل  
شاغل بالتنافس بينها واعدة أنها متى آلت اليها مقاليد

الحكم ستؤدى الى هذا الوطن اكبر الخدمات لكنها ماتكاد  
تصل اليه حتى يسأم الشعب حكمها ويضيق ذرعا  
بأساليبها . . .

واعتقد أن بيان على ماهر الى الأمة المصرية حول  
تطهير الأحزاب لقيام حياة نيايية سليمة كان بمثابة  
السلح السرى الذى استخدمه قادة حركة يوليو لضرب  
الأحزاب من الداخل وتصفيتها وشق صفوفها وتشتيت  
قواها ووقع فى هذا الفخ كبار قادة الأحزاب .

وتكشفت الممارسة والتجربة استحالة التعاون بين  
رجال السياسة والأحزاب بما فيهم على ماهر ورجال  
الجيش ، ومن هنا كانت استقالته من الوزارة فى ٧  
سبتمبر ١٩٥٢ . وعقب ذلك أصدرت حكومة الثورة  
القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بضرورة  
اعادة تنظيم الأحزاب السياسية ، وتلت هذه الخطوة  
خطوة حاسمة أخرى قضت على الأحزاب المصرية؛ وذلك  
بصدور قانون حل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح  
الشعب بالقانون رقم ٣٧ الصادر فى ١٧ يناير  
سنة ١٩٥٣ .



وبالفاء الأحزاب السياسية نبتت فكرة انشاء  
«هيئة التحرير» كتنظيم سياسى تطل منه الثورة على  
الجماهير للتميز عن مبادئها .



### على ماهر والحياة النيابية

على ماهر عضو البرلمان :

رشح على ماهر نفسه عن دائرة الوايلي في انتخابات مارس عام ١٩٢٥ ، وفاز في هذا الانتخاب بأغلبية مطلقة في ١٢ مارس ، ولكن لم يقدر لهذا المجلس أن يباشر مهامه النيابية نتيجة لصدور مرسوم حله في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . وهو نفس اليوم الذي كان من المقرر دعوة المجلس فيه للانمقاد . وعندما رشح على ماهر نفسه في نفس الدائرة سنة ١٩٢٦ لم ينجح ، على الرغم من مساعدة وزارة الداخلية له ، بل فاز منافسه حسن حسيب مرشح الوفد .

لم يرشح على ماهر نفسه ثانية لانتخابات البرلمان ، ويرجع ذلك الى أنه لم يكن ذا شعبية كبيرة - لعل نجاحه في الانتخابات السابقة راجع الى مساندة الحكومة له - كما يرجع ذلك أيضا الى انتمائه لحزب

الاتحاد - لفترة من الزمن - وهو حزب أنشأه القصر ولم يكن له شعبية ، وبالإضافة الى ذلك نجد أن على ماهر لم يكن خطيباً مفوماً قادراً على جذب الجماهير ، ولذا فإن عضويته لمجلس الشيوخ كانت بالتميين خلال فترات طويلة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٥٢ .

مما سبق يتبين أن الوزارات المصرية على اختلاف نزعتها السياسية كانت حريصة على تعيين على ماهر عضواً بمجلس الشيوخ للفادة من خبراته المتنوعة فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبفحص مضابط مجلس الشيوخ فى هذه الفترة نجد أن على ماهر كان دائم الاعتذار عن حضور جلسات المجلس ، وإذا كان تقديمه الاعتذار قبل كل جلسة يعبر عن ذوق وتقدير للمجلس بدلاً من الفياض بدون عذر . إلا أن نسبة هذه الاعتذارات بلغت أكثر من «٧٥٪» من جلسات المجلس خلال أدوار الانعقاد المئين فيها على ماهر .

وان استمرار هذه الحالة المثلة فى غياب على ماهر وغيره من الأعضاء عن حضور جلسات المجلس كان يشكل خطورة بالنسبة للحياة النيابية ، لأن مجلس الشيوخ بما له من سلطة الرقابة على الحكومة وسن المشروعات

والقوانين . أو دراستها وإقرارها أو رفضها اذا تقدمت بها الحكومة كان احوج مايكون الى الافادة من خبرة على ماهر ، لأنه لم يكن عضوا عاديا ، بل تدرج فى سلك العمل القضائى والسياسى واتسم بالنشاط والمطاء فى الأعمال التنفيذية التى تولاها . وعلى ماهر باعتذاراته الدائمة يتناقض بهذا التصرف مع أقوال سابقة أدلى بها فى لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ، وكان من أشد المؤيدين لضرورة حضور عضو البرلمان اجتماعات المجلس ، وحينما طلب توفيق دوس (أحد أعضاء لجنة الدستور) وقف المكافاة المالية عن العضو النائب ، أوضح على ماهر أن المسألة ليست بقيمة المكافاة ، بل تتمدى الى حقوق الأمة ، ولذا طالب بفصل العضو اذا تغيب أكثر من عشر جلسات بدون عذر ، واذا كان وهو عضو بمجلس الشيوخ قد تمسك بالشكل فى تقديم الاعتذار الا أنه أخل بالجوهر النيابى فى عدم حضور جلسات المجلس فى حين نجد أنه كان حريصا على حضور جميع الجلسات الافتتاحية التى يحضرها الملك ، وفيما عدا ذلك نادرا ماكان يحضر جلسات مجلس الشيوخ ، وفى حالة حضوره كان حريصا على أن يدخل صامتا معتدا بنفسه قليل الحديث .

ومما يذكر لعلى ماهر فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ أنه انتخب رئيسا للجنة التى اختصت بنظر مشروع الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكان هذا الاختيار فى أعقاب القاء مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء مراسيم الغاء المعاهدة واتفاقيتى السودان • وأعتقد أن هذا الاختيار راجع الى تقدير أعضاء اللجنة لكفاءة على ماهر وخبرته القانونية وقدرته فى العمل من خلال اللجان نظرا لحاجتها الى البحوث القانونية والفقهية • ولقد كان هذا الاختيار موقفا فسرعان ما وافقت اللجنة بالاجماع على الغاء المعاهدة ودراسة بقية مشروعات القوانين وشكلت من داخلها لجنة فرعية برئاسة على ماهر لأعداد تقرير لمرضه على المجلس •

وقد قدم على ماهر تقرير اللجنة الى المجلس فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ومما قاله فى هذا الصدد : • • ان المشروعات التى تقدمت بها الحكومة فى هذا الموقف التاريخى العظيم ، بحثتها اللجنة المكلفة بذلك ، فوجدت أنها تتفق تماما مع مطالب البلاد التى أجمعت عليها الأمة المصرية وتتفق تماما مع شرفها وسلامة أراضيها وحياتها القومية ، فالغاء المعاهدة عمل يقتضيه الشرف والحق والقانون والعدل ، والغاء الاتفاقية الثنائية كان

من أهم نتائجه أن رد للسودان حقوقه ، وكان التشريع الخاص به تشريعا كريما حفظ لأهل السودان مكانتهم بين الأمم ومصر ، ولذلك ترجو اللجنة من المجلس الموقر أن يوافق على مشروعات القوانين ٠٠٠ (١) » .

وقد تمت موافقة مجلس الشيوخ على هذه المشروعات بالاجماع . وهكذا أسرع على ماهر مع زملائه باعداد التقرير المؤيد لسياسة الوزارة بالفاء المعاهدة وأثبت بهذا العمل تقديره للمصلحة القومية ولم يتخذ من رئاسته للجنة موقف المناوئة للوفد عدوه التقليدى ، وهو بهذه الروح عبر عن الروح الدستورية السليمة التى يجب أن تسود بين رجال السياسة فى المسائل القومية مهما تباينت أوجه النظر فيما بينهم فى معالجة قضايا الوطن .

### البرلمان وعلى ماهر الوزير :

شارك على ماهر فى الاعتماد على الدستور والبرلمان وسمى الى تنفيذ سياسة الملك فؤاد والتى تهدف الى اقضاء الوفد عن الحكم بالاستعانة بوزارات الأقلية ،

---

(١) الاحرام فى ١٦/١٠/١٩٥١ .

ولهذا لجأ الملك الى خصوم الوفد لتنفيذ هذه السياسة ، ولم يكن بإمكان هؤلاء أن ينفذوا هذه المهمة الصعبة التى وكلت اليهم الا باللجوء الى تعطيل البرلمان . ولقد كان على ماهر وزيرا للمعارف العمومية فى وزارة أحمد زيور الثانية (١٩٢٥/٣/١٣ - ١٩٢٦/٦/٧) وأحد الوزراء الذين وقعوا على مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . واشترك فى وزارة محمد محمود (١٩٢٨ - ١٩٢٩) التى عطلت البرلمان وكان وزيرا للمالية . ويذكر لويد أن على ماهر باشا وزير المالية هو أحد هؤلاء الذين لا يكلفون أنفسهم مشقة التستر على اعتقادهم بضرورة قيام حكومة أوتوقراطية . وجاءت المرة الثانية التى وافق عليها على ماهر على تعطيل البرلمان لمدة شهر عندما كان وزيرا فى وزارة اسماعيل صدقي الأولى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) ، فقد وقع على الاجراءات التى اتخذها اسماعيل صدقي ضد البرلمان . وعندما كان على ماهر وزيرا للحقانية فى نفس الوزارة ، فانه قد سائر الحكومة فى الغاء دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٣٠ الذى ضيق من سلطة الأمة ، وسن قانون الانتخاب الذى جعل الانتخاب على درجتين وحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود ، وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكى بالغاء دستور



## ١٩٢٣ وبجل مجلس النواب والشيوخ واعلان الدستور الجديد \*

مما سبق يتبين أن على ما هرساهم فى الاعتداء على الدستور والبرلمان وهو الذى مابرح طوال جلسات لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ينادف بكل ما أوتى من قوة عن حقوق الأمة وقدم مقترحات بناءة هدفها سيادة الأمة وقيام ملكية دستورية وما ان وطأت قدمه الحكم فى وزارة أحمد زيور ثم وزارة كل من محمد محمود واسماعيل صدقى حتى تغلى عن المبادئ الدستورية الأصلية التى دافع عنها وسار فى موكب القصر والطامعين فى الاحتفاظ بكراسى الحكم . فالدستور الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ والذى لم يعض على تنفيذه ست سنوات تعرض خلالها للانتهاك أكثر من مرة وانتهى بالفائه واحلال دستور رجعى بدلا منه سنة ١٩٣٠ . والنظام البرلمانى الذى ساد مصر طيلة عهد وزارة سعد زغلول الدستورية الأولى قد تعرض للوقف فى عهد الانقلابات الدستورية الثلاثة واذا كانت «دكتاتورية الأغلبية» الوفدية قد دفعت حكومات الأقلية الى اتخاذ هذا الموقف الخاص بتعطيل الحياة النيابية بحجة المحافظة على مصلحة البلاد وسلامتها ، فقد اتبعت هذه الحكومات أسلوبا

خاطئا ومخالفا للدستور ، وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن استخدم خصومها أسلوب العنف فى مقاومة هذا الأسلوب غير الدستورى • ولذا انشغلت الأحزاب السياسية وزعمائها فى هذه الفترة بغلافتهم وصراعاتهم الداخلية حول الدستور والوصول الى الحكم ونمت انجلترا بالفائدة من وراء هذا الصراع الذى أخذت تغذيه وتؤججه •

### البرلمان وعلى ماهر رئيس الوزارة :

ألف على ماهر وزارته الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وأعلن أن الانتخابات البرلمانية ستجرى فى ٢ مايو ١٩٣٦ وقبل اجراء هذه الانتخابات مات الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، وفى هذه الفترة لم يكن ولى العهد فاروق قد بلغ سن الرشد ، وكان الرأى غير مستقر بالنسبة لتحديد هذه السن للرشد المدنى ، ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له وكان مجلس الشيوخ منحلا ، ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريبا ، ولم يكن خمسهام قد عينوا بالتالى ، وكان لابد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان وموافقة الأغلبية البرلمانية التى ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا التعيين •

واجه على ماهر ذلك كله يوم وفاة الملك فؤاد ،  
فنادى بالأمير فاروق ملكا على مصر رغم أنه كان لا يزال  
بعيدا عن مصر حيث كان يتلقى دروسه بلندن ، وقد أتم  
انتخابات مجلس النواب فى الموعد المحدد ، وقد أجمعت  
المصادر على أن هذه الانتخابات تمت فى جو يسوده  
الحرية والنزاهة .

وفى ٤ مايو اصدر مجلس الوزراء قرارا بدعوة  
البرلمان بمجلسيه للاجتماع يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ،  
وقد اجتمع البرلمان فى الموعد المحدد ، وفى هذا المؤتمر  
البرلمانى تلا على ماهر اعلان وفاة الملك فؤاد ورثاه  
بكلمة عبرت عن وفاء عظيم منه تجاه الملك الراحل ولابنه  
الملك الشاب ، فأبلغ هيئة المؤتمر المناداة بفاروق الأول  
ملكاً على مصر ، وبعد ذلك تناقش على ماهر مع أعضاء  
البرلمان بحرية كاملة حول المظروفين اللذين بهما أسماء  
المرشحين للوصاية على العرش، وقد أبلغ مصطفى النحاس  
أعضاء البرلمان اجتماع ممثلى الأحزاب قبل المؤتمر  
واختيارهم للأوصياء محمد على توفيق وعبد العزيز  
عزت ومحمد شريف صبرى ، وقد تمت الموافقة من قبل  
البرلمان على هذا الاختيار .

وفى أعقاب حلف الأوصياء لليمين الدستورية ، قدم

على ماهر استقالة الوزارة فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ تاركاً  
الحكم لوزارة الأغلبية البرلمانية برئاسة مصطفى النحاس .  
وهكذا أدى على ماهر عمله بأمانة تجاه البرلمان فقد  
أسفرت الانتخابات التى أجراها عن ظهور مجلس نيابى  
منتخب انتخاباً حراً معبراً عن ارادة الأمة بمد أن حرمت  
من الحياة النيابية المبررة عن ارادتها لمدة زادت عن  
خمس سنوات



واجهت على ماهر مشاكل عديدة عشية تأليفه  
الوزارة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، وترجع الى أنه  
كان شخصية مستقلة - فى ذلك الوقت - لا ينتمى الى  
أى حزب من الاحزاب السياسية ، وبالتالي لم تكن له  
أغلبية برلمانية تؤيده وتسانده فى الحكم . فتشكيلة  
الوزارة على هذا النحو كان اعتماده الأساسى على  
السراى ، ومع ذلك كان فى حاجة الى تأييد البرلمان  
لسياسته وكان الوضع فى غاية الصعوبة أمام على  
ماهر لأن فى مجلس الشيوخ كان الوفد يحظى بما يقرب  
من نصف الأعضاء ، أما فى مجلس النواب فلم يكن للوفد  
سوى ١٢ مقعداً ، بينما أحرز الأحرار الدستوريون  
٩٩ مقعداً والسعديون ٨٤ مقعداً والباقون من

المستقلين • وكانت العلاقات بين الوفد وعلى ماهر يشوبها العداء ولم يتحول موقف الوفد منه على الرغم من تقربه الى الوفد وبالتالي فان على ماهر كان معرضا لمعارضة قوية من الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ • أما الأحرار الدستوريون فلم ينسوا مناورات على ماهر رئيس الديوان الملكى ومعاكساته لهم أيام وزارة محمد محمود وعلى الرغم من موقفهم المعلن منذ البداية بالتعاون مع الوزارة إلا أنهم اتخذوا بوجه عام موقف المعارضة بهدف اسقاط الوزارة • أما السعديون فكانوا شركاء على ماهر فى الوزارة ، ومع ذلك لم يكن تأييدهم لسياسته مطلقا وكذلك لم يكن تأييد المستقلين له كاملا •

من هذا يتبين مدى ضعف موقف على ماهر أمام البرلمان وبالذات بعد أن تغلّى الأحرار الدستوريون عن الاشتراك فى الوزارة ، ولم يكن أمام على ماهر غير وسيلتين لحل هذا الموقف أولاهما : تتمثل فى حل البرلمان واقامة دكتاتورية بزعامة على ماهر ، أما الوسيلة الثانية : فتتجلى فى مواجهة البرلمان ودخول حلبة الصراع ضد المعارضة ، ولقد أثر على ماهر الوسيلة الثانية ، وربما يرجع ذلك الى ادراكه التام لخطورة

الانقلابات الدستورية التى سبق أن شارك فيها ، وماكانت تسببه من أضرار على مصلحة المجتمع ، وغير ذلك سوء واضطراب الأوضاع الدولية نتيجة لقيام الحرب وحرص بريطانيا على هدوء الأوضاع الداخلية بمصر يضاف الى ذلك خشية ماهر من معارضة شركائه فى الوزارة السعديين فى حل البرلمان . ومن أجل مواجهة البرلمان استحدث على ماهر منصبين وزاريين للشئون البرلمانية عين فيهما محمد على علوبة لشئون مجلس الشيوخ وابراهيم عبد الهادى لشئون مجلس النواب .



لم يكن اعتقال على ماهر فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ — بأمر مصطفى النحاس الحاكم العسكرى العام بناء على أوامر السلطة البريطانية — أول محاولة لاعتقاله ، فمئذ أن خرج من الوزارة ورئاسة الديوان الملكى فى يونيه ١٩٤٠ نتيجة لضغط السلطة الانجليزية على الملك فاروق . فان هذه السلطة لم تكتف بإبعاده عن العمل الرسمى فحسب ، بل سعت الى تقييد حريته وشل نشاطه اعتقادا منها بأنه يشكل خطورة لما يبيته من أقاويل فى الأوساط التى يتحرك بينها ولاسيما بين شباب الجامعة .

واعتقال حكومة النحاس لملى ماهر كان فيه اعتداء صريح على الدستور ، هذا الدستور الذى لم يوجد لحماية الوزارة وانصارها ، بل لحماية المصريين جميعا وحماية من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة ، ولم يكن انتهاك وزارة الوفد لحصانة على ماهر عضو مجلس الشيوخ أنها فتشت منزله فحسب ، بل فعلت أكثر من ذلك ، اذ اعتقلته وهو بداخل مجلس الشيوخ - وقد عارض حكومة الوفد فى اقدامها على هذا العمل كل من النائبين الوفديين محمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق وطالبا بالافراج عن على ماهر أو تأمين حياته بنقله من معتقله بالصحرى الغربية الى مكان بعيد عن العمليات الحربية -

ولم يخرج على ماهر من المعتقل الا بعد أن تولى أخوه الدكتور أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وقد أبلغ ايدن أحمد ماهر موافقة الحكومة البريطانية على اطلاق سراح شقيقه بشرط أن يضمن سلوكه ، ونتيجة لهذا الشرط تم الافراج عن على ماهر ، وبمجرد اطلاق سراحه سافر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ الى القصر الأخضر حتى يكون بعيدا عن بؤرة الأحداث السياسية بالقاهرة -



ترتب على حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ اقالة الملك فاروق لوزارة الوفد وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، وكانت خطة السراى ترمى الى اذلال الوفد عن طريق حل البرلمان الممثل للأغلبية الوفدية ، وبدء حركة تطهير واسعة النطاق فى حزب الوفد ، ولكن على ماهر لم يكن من هؤلاء الوزراء الذين ينساقون بسهولة وراء القصر ، بل كان رجلا يسمى حقيقة الى تحقيق مطالب الأمة وكانت المشكلة العويصة أمامه عشية تأليفه للوزارة حل المسألة المصرية عن طريق اجراء مفاوضات مع انجلترا \*

وكان على ماهر يدرك أن اجراء المفاوضات مع بريطانيا يستلزم وحدة الأمة وقوتها ، ولما كان رجلا مستقلا ليست له أغلبية فى البرلمان تؤيده أراد أن يبدأ المفاوضات وظهره محمى ببرلمان الوفد ، ولهذا زار مصطفى النحاس بمنزله فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة ، وأعلن النحاس أن البرلمان الوفدى سيتمنح الثقة للوزارة الجديدة ، وأعلن على ماهر فى البرلمان أن سياسته ستكون استمرارا لسياسة الوزارة السابقة ، وفى هذا الصدد قال كلمته المشهورة « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم (مصطفى النحاس) » \*



ولكن العلاقة الودية لم تستمر طويلا بين على ماهر وأعضاء البرلمان وفى اليوم المحدد لبدء المباحثات التمهيدية بين على ماهر والسفير البريطانى نشر مرسوم تأجيل مجلس النواب فى الصحف وقيل ان مجلس الوزارة اجتمع واقره بالاجماع . والحقيقة تخالف هذه الأخبار تماما ، والمسألة أن هناك تديبرا تم بين القصر ووزير الداخلية أحمد مرتضى المراغى ووزير المالية الدكتور محمد زكى عبد المتعال على عرقلة عمل رئيس الوزراء لاجباره على تقديم استقالته فأمر وزير الداخلية بنشر مرسوم حل البرلمان بدون علم على ماهر .

وهكذا وضعت السراى عن طريق رجالها فى الوزارة على ماهر فى مأزق ، وأمام اعتذار السفير البريطانى عن بدء المباحثات وهى الوسيلة التى علق على ماهر آماله لحل القضية المصرية ونشر مرسوم حل البرلمان نكاية فى الأغلبية الوفدية وهو ماكان يعارض هذا الاجراء مادام البرلمان لم يعرقل عمل الوزارة ، قدم على ماهر استقالته وبذلك تمت ازاحته بعد أن أدى دوره فى تهدئة الموقف وعودة الأمن ، وجاء الملك بوزارة أحمد نجيب الهمالى لتلبى رغباته فى اذلال الوفد فبادر باصدار مرسوم فى ٢ مارس سنة ١٩٥٢ بتأجيل البرلمان

لمدة شهر ، وفي ٢٤ مارس تم اصدار مرسوم بحل مجلس النواب ودعوة الناخبين لانتخاب جديد في ١٨ مايو ١٩٥٢ ، على أن يعقد البرلمان الجديد في ٣١ مايو . وهكذا عطل البرلمان وبدأت الأحداث تتلاحق بتغير الوزارات نتيجة لسوء الأوضاع ، وقد وضع حد لهذه الأحداث حركة الضباط الأحرار في ٢٣ يولييه ١٩٥٢ التي انتقلت بمصر من عهد الى عهد جديد .

## على ماهر رئيسا للديوان الملكي

ضمت السراى الملكية ثلاثة دواوين رئيسية هى :  
الديوان الملكى العالى ، وديوان كبير الأمناء ، وديوان  
الخاصة والأوقاف الملكية . وكل من هذه الدواوين قائم  
بذاته منفصل عن غيره . ويتبع كل منها إدارات عدة ،  
ويعتبر منصب رئيس الديوان الملكى من المناصب خطيرة  
الشأن لأن رئيسه يكون بمثابة همزة الوصل بين القصر  
والوزارة ودار المتدوب السامى ( السفارة البريطانية  
فيما بعد ) ، ومن ناحية أخرى يعد المستشار الأول  
للملك . ولقد تولى على ماهر رئاسة هذا الديوان  
فترتين فى عهد كل من الملك فؤاد وفاروق ، وخلالهما  
لعب دورا فى توجيه سياسة القصر ولاسيما فى عهد الملك  
فاروق .

الفترة الأولى ( يوليه ١٩٣٥ - يناير ١٩٣٦ ) :

عندما ساءت الأوضاع فى مصر عقب تأليف وزارة  
محمد توفيق نسيم ( ١٤/١١/١٩٣٤ - ٣٠/١/١٩٣٦ )

وفشل رئيس الديوان أحمد زيور في تحسين العلاقات بين القصر والحكومة والأمة ، جرت اتصالات مع علي ماهر لينقذ الموقف ، وكان من نتيجة هذه الاتصالات أن قبل علي ماهر في أول يولييه ١٩٣٥ منصب رئاسة الديوان الملكي . ولم يقتصر دور علي ماهر خلال رئاسته للديوان على القيام بالعمل الرئاسي لهذا المنصب ، بل دخل وفي ذهنه خطة أعدها بهدف جعل القصر الملكي مفتوحا لجميع المصريين مفضلا إبعاده عن النزعات والخلافات الحزبية ، فأعرب علي ماهر للملك فؤاد عن أن الحل العملي لتحسين الوضع بين القصر والأمة أن يكون الملك على استعداد للتعاون مع جميع كبار رجال الدولة مهما تباينت اتجاهاتهم الحزبية ناسيا ما حدث بينه وبين بعض هؤلاء الزعماء ووافق الملك فؤاد على وجهة نظر علي ماهر .

وعقب هذا الاتفاق أخذ علي ماهر يتصل بجميع الزعماء وكان في مقدمة الذين قابلهم رئيس الوزارة توفيق نسيم ورئيس حزب الوفد مصطفى النحاس وغيرهما من مختلف النزعات والاتجاهات لاستشارتهم في السياسة العامة للدولة . واستقبل علي ماهر كذلك العديد من رجال الصحافة على اختلاف مشاربهم ممن

كانوا على علاقة سيئة بالقصر مثل محمود عزمى  
وعباس محمود المقاد بهدف التشاور حول دور الصحافة  
فى تدعيم أواصر الثقة بين الأمة والمرش .

وقد عرض على ماهر على رئيس مجلس الوزراء  
برنامجا سماه « برنامج توزيع الاختصاص » وقد استعان  
بمعارفه القانونية فى تحديد اختصاصات الوزارة  
والقصر لعدم وقوع نزاع بينهما وركز على ماهر حججه  
فى هذه الحطة على أساس أن مصر بغير دستور والسراى  
تملك وتحكم فى آن واحد ومن ثم فهى تشاطر الوزارة  
على الأقل فى وضع الحلول للمسائل الشائكة واقتراح  
المشروعات ومادامت الوزارة القائمة لاتستمد  
سلطاتها من البرلمان ، فيجب على كل حال أن تستمد  
سلطتها من رأس الدولة ، وطلب على ماهر من  
توفيق نسيم أن يمدّه بالمعلومات عما يدور بين الحكومة  
والحكومات الأخرى - وفى مقدمتها بريطانيا - فى  
حينها ، ليستطيع بدوره أن يدرس التطورات ويرفع  
رأيه الى جلالة الملك .

أما فيما يتعلق بدار المندوب السامى البريطانى ،  
فقد نجح فى أن يكون بمثابة همزة الوصل بين الملك  
فؤاد ودار المندوب السامى ، وتوثقت العلاقات بينه وبين

دار المندوب السامي على أساس من الاحترام المتبادل  
لخدمة المصالح المشتركة للبلدين -

وهكذا مهد على ماهر الطريق لاستقرار الأمور في  
مصر فأعاد الثقة بين الملك والزعماء المصريين ووضع  
أسسا واضحة لعلاقته بوزارة نسيم باشا وأقام علاقة  
طيبة مع دار المندوب السامي البريطاني -

ولم يكتف على ماهر باقنصاع الملك فؤاد أن يحمي  
سيفه وينسى خلافاته الشخصية والعداء الذي كان يكنه  
لبعض الزعماء ، بل أقنعه قبل وفاته بشهور قليلة أن  
يصدر بيانا وطنيا الى الأمة وأن يؤيد الجبهة المتحدة  
للأحزاب وقد استجاب الملك لهذه الرغبة وأصدر هذا  
البيان في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، وهكذا تحسنت صورة  
الملك في آخر أيامه -

**الفترة الثانية ( أكتوبر ١٩٣٧ - أغسطس ١٩٣٩ ) :**

أصدر الملك فؤاد في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ قرارا  
بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكي ولم يستشر  
مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء في هذا التعيين ،  
بل ضرب عرض الحائط بجميع الأسماء التي رشحها  
النحاس لتولى هذا المنصب - وكان اقدام الملك الشاب

الذى لم يمر أكثر من ثلاثة أشهر على توليه سلطته الدستورية كاملة على هذه الخطوة بداية سيئة لتدهور العلاقة بينه وبين الوفد بسبب تعيينه على ماهر فى هذا المنصب ، بينما كان رئيس الحكومة يرى أنه ليس من الصالح العام تولى على ماهر هذا المنصب نظرا لعدائه للوفد وخشية وضع المقبات من جانبه أمام الحكومة مما يجعل مهمتها صعبة فى أداء الحكم ، ورغم الزوبعة التى أقامها النحاس حول مجافاة هذا التعيين للروح الدستورية إلا أنه رضخ للأمر الواقع .

وما أن وطأت قدم على ماهر فى منصبه الجديد حتى بدأ يكثف نشاطه ضد الوزارة الوفدية ففتح أبواب السراى على مصاريمها لقبول أى شكوى أو مظلمة ضد حكومة الوفد . وكان يستحث هذه الشكاوى والمظالم ويدفع الناس الى تقديمها ، ثم يجابه بها حكومة الوفد ، ولم تكن حكومة النحاس تصدر جريدة الا ويلاحظ عليها هذه المظالم .

واستمر على ماهر فى سياسة الاساءة الى الوزارة من تعطيل للمراسيم التى ترسلها الحكومة الى القصر للامضاء من الملك ، ورفض كثير من طلباتها ، والتهجم على مصطفى النحاس ووزارته فى الصحف الموالية للقصر

وبالذات فى جريدة البلاغ پايعاز من على ماهر •

وقد بلغ الخلاف مداء بين القصر والوزارة خلال شهر ديسمبر ١٩٣٧ حول نوعين من المسائل : النوع الاول يتعلق بأهم المبادئ الأساسية فى الدستور التى تدور حول حقوق العرش والامة ، والنوع الثانى يتعلق بالخلاف حول المواقف التى اتخذتها الوزارة الوفدية مثل انشاء فرق القمصان الزرق ومحاولة شل نفوذ الملك على الجيش المصرى • وقد أبدى على ماهر رأيه بأن تكون الكلمة النهائية للسلك فى تعيين كبار الموظفين وفى تقديم مشروعات القوانين للبرلمان وفى منح الرتب والنياشين لرجال الدولة وتعيينات رجال السراى •

وأمام فشل جميع مساعى على ماهر لحل أزمة الخلاف ، سعى الى تدعيم سلطة الملك الشاب فأخذ ينتزع له حقوقا جديدة تزيد من سلطته ، وفتح عين الملك الشاب على مسألة خطيرة تمثلت فى ضرورة « اقالة الوزارة الوفدية » ، ورأى على ماهر استخدام حق الملك الدستورى فى اقالة الوزارة وقام بنفسه بكتابة خطاب اقالة الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ • وهكذا تمت اقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك الشاب بتوجيه من رئيس الديوان على ماهر الذى ضرب عرض الحائط



برغبة السفير البريطاني في بقاء حكومة الوفد في الحكم .

وتشير مسألة اقالة وزارة مصطفى النحاس في اواخر ديسمبر عام ١٩٣٧ الى التساؤل عن تقع على عاتقه مسئولية هذه الاقالة . واجابة على ذلك نقول ان هذه الاقالة يتحمل مسئوليتها أطراف عدة ، ولا يمكن القيام بتبعثها على فرد واحد ، فعلى ماهر يعتبر المسئول الأول عن هذه الاقالة ، لأنه سمى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة ليظهر أمامه بمظهر الرجل المخلص الذي يحافظ على حقوقه ، وهذه السياسة التي اتبعها على ماهر كانت تهدف الى الاستعواز على قلب فاروق حتى يصل الى الحكم بمساندته ، ومما لاشك فيه ان هذه السياسة أفرزت نتائج خطيرة تمثلت في فتح عيون الملك على سياسة التحدى واقالة الوزارات وتعطيل البرلمان ، تلك السياسة التي اكتوى بنيرانها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية وعلى ماهر نفسه عندما تغيرت عواطف الملك تجاهه فيما بعد، وشرب من نفس الكأس التي أعدها للنحاس عندما أقاله الملك من رئاسة الوزارة بطريقة أكثر اهانة في أول مارس ١٩٥٢ .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها عن تمهيد

المطريق لاقالتها فلقد فهم النحاس وحزب الوفد أن الملك فاروق شاب صغير السن يمكن احتواؤه ووضع في جيبه ، ولكن الحوادث أثبتت أنه شاب ليس من السهولة السيطرة عليه وبدلاً من أن تأخذ حكومة الوفد حذرهما من خصمهما اللدود على ماهر أقدمت على أعمال وتصرفات مثل تشكيل فرق القمصان الزرق التي ضج منها الجميع بسبب أعمالها الارهابية ، وكان لخروج النقراشي وأحمد ماهر من الوزارة وغيرها من الأعمال التي سببت ضعف هيئة حزب الوفد أن استغل على ماهر هذه الأخطاء ببراعة لمصالح القصر وعندما تقدم باقتراح لمصطفى النحاس حول تشكيل « مجلس العرش » يكون بمثابة هيئة تحكيم لتحديد اختصاصات القصر والوزارة رفض النحاس هذا الاقتراح ، ومن ثم فإنه أعطى للقصر الفرصة لاقالة حكومته •

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسؤولين عن هذه الاقالة فقد كان متشعباً بحكم نشأته بالروح الأوتوقراطية وتأصلت هذه النزعة في نفسه لدرجة أن على ماهر المعروف عنه بأنه صاحب النفوذ عليه أصبح فاروق لا يهابه ولا يخشاه • ونتيجة لمواقف النحاس التي لم تكن تلبى طلباته ترسب في نفسه كراهية له وأحس أنه

يشكل خطورة على عرشه ولذا فقد كانت لديه استجابة  
لسماع آراء على ماهر والشيخ مصطفى المراعى وغيرهما  
من رجال القصر في ضرورة التخلص من وزارة النحاس .



وفى نفس اليوم الذى أقيمت فيه وزارة الوفد ، تم  
تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود رئيس  
حزب الأحرار الدستوريين ، وهذا الأمر يدعونا الى  
الاستفسار عن أسباب عدم اقدام على ماهر على تشكيل  
الوزارة رغم أطماعه الواضحة فى السعى للوصول الى  
كرسى الوزارة ولم يكن منصب رئاسة الديوان الملكى له  
سوى مرحلة انتقالية . ويمكن القول أنه كان من الممكن  
أن يؤلف على ماهر الوزارة عقب اقالة وزارة النحاس ،  
ولا سيما وأنه كان متمتعا بثقة الملك ، ولكن على ماهر  
لم يحاول أن يرشح نفسه فى هذه الآونة ، فقد كان  
يخشى أن يعقب اقالة النحاس حوادث اضطراب فى حالة  
الأمن بسبب فرق القمصان الزرقاء ، والدليل على ذلك  
أنه قبل اعلان مرسوم اقالة وزارة النحاس بيومين اتصل  
على ماهر بوكيل وزارة الداخلية وحكمदार البوليس  
ومدير الأمن العام واتفق معهم على أن يكونوا مستعدين  
للطوارئ بمجرد اعلان مرسوم اقالة النحاس ، وقد

استجاب رجال الادارة لهذا الطلب واستعدوا لكل شيء ،  
وعند ذلك تم اذاعة مرسوم الاقالة والى جواره مرسوم  
تأليف الوزارة الجديدة •

وان دل هذا الموقف على شيء فانما يدل على أن  
على ماهر كان يخشى وقسوع فتن عقب اقالة الوزارة  
الوفدية ومن أجل ذلك أحجم عن تولى الوزارة فى هذه  
المرحلة المضطربة حيث كان الوفد مازال لديه بقية من  
القوة والأحزاب الأخرى تطمع فى الوصول الى كراسى  
الوزارة ، ولذا أثر الانتظار مؤقتا لتحقيق أمله فى  
الوصول الى رئاسة الوزارة • ورسم على ماهر سياسته  
الجديدة على أساس ضرب الوفد بوزارة تضم فيها كل  
رؤساء الوزارات الذين سبق لهم تولى الحكومة والذين  
يرأسون الأحزاب ، فيحطم بذلك الوفد عن طريقهم  
وينهك الوفد قواهم بمحاربته ويمد حين سرعان  
ما يسقط الطرفان صرعى فلا يكون هناك سوى على ماهر  
ليدعى للحكم بغير منازع . وقد أيد على ماهر فى هذه  
الخطوة جماعة مصر الفتاة •

ولم يترك على ماهر وزارة محمد محمود الجديدة  
لتقوم بتنفيذ برنامجها فى الحكم ، بل دخل فى صراع  
طويل مع رئيس الحكومة وشجع جماعة مصر الفتاة على

الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها وزارة تتصف بالخمول وعدم النشاط • وقد أكدت جريدة مصر الفتاة أن الوزارة القادمة ستكون برئاسة علي ماهر وأنها ستكون وزارة قومية لها برنامج قوى تشرع فى تنفيذه فوراً •

وأمام تدهور صحة محمد محمود وعدم قدرته على العمل قدم استقالة وزارته فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ الى الملك ، وبذلك انفسح الطريق أمام علي ماهر لى يؤلف الوزارة التى طالما سعى للوصول اليها •



## على ماهر فى السلطة وزيرا ورئيسا للوزراء

شغل على ماهر عدة مناصب وزارية مختلفة خلال الانقلابات الدستورية الثلاثة التى وقعت فى سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ثم رأس الوزارة المصرية لعدة مرات أخرى ، ويظهر نشاطه فى العمل التنفيذى من خلال دراسة موقعه فى السلطة وزيرا ورئيسا للوزراء .

على ماهر وزيرا للمعارف العمومية ( ١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيه ١٩٢٦ ) :

تولى على ماهر وزارة المعارف فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ وكانت آثار الاحتلال البريطانى مازالت جاثمة على صدر التعليم المصرى ، على الرغم من صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ الذى شمر مشروعه بأن الحياة السلمية لا تتحقق الا بنشر التعليم . وقد بدأت خطوات وثيدة

فى مجال التعليم ولكنها كانت تتسم بالمجزئية وعدم الشمول •

وعندما عين على ماهر وزيرا للمعارف قلب البرامج التعليمية رأسا على عقب اعتقادا منه بأن درجات التعليم يفذى بعضها بعضا ، ولهذا فضل العمل على اصلاحها دفعة واحدة •

وقد سار على ماهر فى طريقه حتى أتم برنامجيه ، فبعد أسبوع من توليه الوزارة أصدر قرارا وزاريا لبحث نظام مراحل التعليم وخطط الدراسة المناسبة والمناهج التفعيلية لهذه الخطط وأوكل هذه المهمة الى ثلاث لجان للتعليم الابتدائى والثانوى وتعليم البنات • على أن تجتمع مقدا اللجان الثلاث فى لجنة عامة واحدة تحت رئاسته لبحث المبادئ الأساسية وعلى الأخص المسائل الآتية :

- ١ - رياض الأطفال
- ٢ - التعليم الابتدائى
- ٣ - التعليم الثانوى
- ٤ - اللغات الأجنبية
- ٥ - وسائل التربية الاستقلالية والوطنية والخلقية •



وبعد تقرير المبادئ الأساسية تجتمع  
اللجان الثلاث لوضع خطط الدراسة على أن تجتمع اللجنة  
العامة بعد انتهاء أعمال اللجان الثلاث للنظر في  
المشروعات المقدمة ، وبعد اقرار خطط الدراسة تؤلف  
لجان توعية لوضع المناهج المفصلة لهذه الخطط في كل  
نوع من أنواع التعليم وفي كل مادة من مواد .

وقد عقدت اللجنة العامة التي ألفت لتنقيح نظام  
التعليم العام ومناهجه في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ أول  
اجتماع برئاسة على ماهر وتحدث في هذا الاجتماع  
حول المبادئ العامة لاصلاح التعليم وعن سعيه لجعل  
تعليم البنات في مستوى تعليم الصبيان مع المثابرة على  
التوسع في المواد الخاصة بالنساء حتى باستبدال مناهج  
جديدة بالمناهج القديمة الناقصة ، مع تنظيم الادارة  
المركزية حتى تكون قادرة على تنفيذ سياسة الاصلاح  
والاهتمام بايفاد البعث الى أوروبا وأمريكا مع تشجيع  
حركة الترجمة والعناية بدور الكتب والاستفادة بخبرات  
وأبحاث رجال التعليم .

وانكبت هذه اللجان الثلاث على العمل ، وفي أقل  
من أربعة أشهر انتهت من أداء عملها بحيث نشرت  
القوانين واللوائح الجديدة الخاصة بنهضة التعليم في

٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ، ولعل الفضل فى سرعة انجاز هذه القوانين يرجع الى على ماهر لما تمتع به من همة ونشاط وحزم ، وتنسأوله برامج التعليم فى فرنسا وانجلترا وبلجيكا وغيرها بالدراسة والتمحيص والافادة منها فى نفس الوقت .

ولم يقتصر على ماهر على التعليم النظرى فحسب . بل امتد الى التعليم الفنى . ولكن خطواته فى هذا الميدان كانت بطيئة ، ولعل القصور فى التعليم الفنى راجع الى أن اللجان التى اخضعت لتطوير التعليم كانت مقصورة على التعليم النظرى فقط ، ولم يكن بين أعضائها أحد من المختصين بشئون التعليم الفنى .

وامتدت يد على ماهر الاصلاحية الى الجامعة المصرية فاستكمل خطوات الوزارة السابقة فى ضم الجامعة الأهلية الى وزارة المعارف ، وقد عول على الاستعانة بطائفة من أساتذة الغرب الذين خبروا نظم الجامعات ووقفوا على أسرارها .

وبعد أن انتهى وزير المعارف واللجان المختصة بتطوير التعليم من اعداد الخطة ، كان عليه أن يسير فى أحد طريقين عند التنفيذ ، أحدهما اصطناع التمهّل

والأناة والحذر والمهنية ، واما أن يمضى فى التنفيذ بسرعة كما فعل فى حالة التشريع ، ولكن أثر وزير المعارف الطريق الثانى ، وسمى لدى مجلس الوزراء فاعتمد مبلغ ٦٦٤ و٩١٠٠ جنيه لميزانية عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، وقد زادت ميزانية وزارة المعارف هذا العام بما يقرب الضعف عن ميزانية عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، التى بلغت ٢٩ و٤١٨ و٥١ جنيه وترجع هذه الزيادة الى تنفيذ برنامج وزير المعارف ، فقد قرر التوسع فى التعليم الإلزامى وهو نظام جديد من أساسه ويحتاج الى مصروفات كثيرة ، بالإضافة الى ادخال اللغة الفرنسية وتعليم الموسيقى والتصوير والرسم والتعليم بالسينما والأعمال اليدوية ، وتشجيع حركة ترجمة الكتب والتأليف وإنشاء مكتبتى كلية الآداب وكلية العلوم وإنشاء مدرسة طب الأسنان وبناء مدرسة ثانوية لتحضير البنات لشهادتى الكفاءة والبكالوريا وإنشاء أربع مدارس ابتدائية للبنات فى القطر وإنشاء مدرسة روضة الأطفال وزيادة سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية الى خمس سنوات بدلا من أربع وكذلك الثانوية حتى يتمكن الطلاب من دراسة المواد المتعددة دراسة دقيقة .

وللأسف فإن اصلاحات على ماهر قوبلت بالجمود  
والنكران من جانب مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية  
سنة ١٩٢٦ ، فقد شكل لجنة برلمانية للتحقيق معه فيما  
أقدم عليه من أعمال فى وزارة المعارف .

وهذا البرنامج لم يكن يعوزه سوى الثانى وعدم  
السرعة فى التنفيذ ولعل سرعة على ماهر فى التطبيق  
ترجع الى فهمه لمجريات الأمور السياسية فى مصر .  
فهو يدرك أن عمر الوزارات قصير وأن آراء الوزراء  
لا تتفق فهم أقرب الى التحارب والتخاصم منهم الى  
التعاون وهذا الخلاف يهدم ما بناء السلف أو يهمله ومن  
هنا كان تعجله لأمر الاصلاح .

على ماهر وزيرا للمالية ( ٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر  
١٩٢٩ ) :

عندما تولى على ماهر وزارة المالية امتد نشاطه  
ليشمل نواحى العمل فيها جميعا ، فبادر بربط ميزانية  
الدولة للسنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وتقرر فيها  
مصروفات الدولة بمبلغ ( ٥٢ و ١٧٠ و ٤٠ جنيه مصرى ) ،  
فى حين قدرت إيرادات الدولة بمبلغ ( ٣٧ و ٥٣٢ و ٠٠٠  
جنيه مصرى ) على أن يؤخذ الفرق بين الإيرادات

والمصروفات وقدره ( ٥٢ و ٢٦٣٨ ر ج م ) من المال الاحتياطي ، لسد العجز بين الإيرادات والمصروفات الناتج معظمه عن شروع الدولة في تنفيذ أشغال عمومية خصوصا في مجال الري .

وحرصا من على ماهر على اتخاذ قرارات سليمة فيما يختص بالشئون الاقتصادية والمالية نظرا لكثرتها ، أصدر قرارا وزاريا رقم « ٥٧ » لسنة ١٩٢٨ بتأليف لجنة فنية بوزارة المالية لبحث هذه المسائل تمهيدا لأن ترفع هذه الأبحاث إليه .

واتخذ على ماهر قرارين هامين بهدف تحسين الشئون الزراعية وتوفير المال اللازم للطبقات الزراعية الفقيرة والمتوسطة للقيام بحاجاتهم الزراعية ، فالقرار الأول خاص « بإنشاء احتياطي زراعي » ، أما القرار الثاني فهو خاص « بنظام تسليف صفار الملاك والمزارعين وقد حددت سعر الفائدة لهم بنسبة ٥٪ بينما خفضت الى نسبة ٣٪ على السلفيات الممنوحة للجمعيات التعاونية لاقراضها لأعضائها بحيث لا تزيد نسبة الفائدة في حالة الاقراض من الجمعية لأعضائها عن ٤٪ ، ويمكن القول أن هذا القرار كان خطوة طيبة لحماية الفلاح الصغير من جشع المرابين والبنوك المقارية ، فضلا عن تنشيط

الجمعيات التعاونية ونشرها في القطر وزيادة أعضائها  
بتخفيض سعر الفائدة بالنسبة لها الى ٣٪ فقط » .

وقد اهتم على ماهر بمسألة القطن ، ونظرا لعدم  
توفر كل الشروط اللازمة لحسن سير الأعمال فى لوائح  
البورصات ، فقد قرر تأليف لجنة خاصة لمراجعة وتعديل  
نظم البورصات المختلفة للأقطان والأوراق المالية .  
وقد أنشأ على ماهر مكتبا للقطن مهمته الأولى استجماع  
المعلومات المختلفة الخاصة بالقطن .

وأدرك على ماهر أهمية «مصلحة التجارة والصناعة»  
فقرر النهوض بها بعد أن تبين له عجزها عن القيام  
بمهامها لعدم وجود ادارة فعالة للقيام بعمل المباحث  
الصناعية والتجارية بغية ايجاد صناعات أهلية غير  
موجودة وترقية الموجود منها ، ولذا رفع ميزانية هذه  
المصلحة الى ( ١٩٠٠ و ١٩٠٠ ج م ) لتنظيم المصلحة من جديد  
من أجل تقديم المساعدة للمصانع والغرف التجارية ،  
وفى نفس الوقت تكون نواة لوزارة خاصة فى  
المستقبل .

ورغبة فى تشجيع الصناع المصريين على توسيع  
أعمالها ولتمكين هذه المصنوعات من مزاحمة مثيلاتها  
فى الأسواق الخارجية أعفى على ماهر الكثير من صادرات

مصر الى الخارج من رسوم التصدير ورسوم الرصيف على  
أن يسرى هذا الاعفاء على المصنوعات المصرية سواء  
أكانت مصنوعة من خامات تنتجها البلاد أم خامات  
تستوردها .

وحول سياسة فرض الضرائب أعلن على ماهر أنه  
ليس من أنصار فرض الضرائب الفادحة ، ولهذا فإذا  
قررت ضرائب فستكون خفيفة الفرض الأصلي في  
تقديرها توزيع الضرائب بالعدل في البلاد ، أما عن  
تطبيقها فلن يتم الا بعد تمام المفاوضات مع الدول ذات  
الامتيازات في شأنها . ولعل هذا التصريح يمهّد السبيل  
لإلغاء الامتيازات الأجنبية في النواحي المالية واعطاء  
الأجانب نوعاً من الأمان عن سياسة الوزارة بصدد مسألة  
الضرائب وفي نفس الوقت حرص على كسب ود كبار  
الملاك الذي تمثلهم الحكومة بنسبة كبيرة ممن ينتمون الى  
حزب الأحرار الدستوريين .

على ماهر وزيرا للحقانية ( ١٩ يونيو ١٩٣٠ -  
٤ يناير ١٩٣٣ ) :

تولى على ماهر وزارة المعارف عند تشكيل وزارة  
اسماعيل صدقي في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ولم يمكث

طويلا في هذه الوزارة اذ انه نقل الى وزارة الحقانية  
( العدل ) فى شهر يوليه ١٩٣٠ عندما أدخل تعديلا  
وزاريا محدودا فى هذه الوزارة .

كان فى مقدمة ما فكر فيه على ماهر من أوجه  
الاصلاح التشريعية بحث مسألة اعادة الاعتبار نظرا  
لخلو التشريع الجنائى المصرى من النص على أحكام بشأن  
هذه المسألة . وأسوة بما هو متبع فى التشريعات  
الحديثة يرد الاعتبار اما بحكم القانون أو بحكم القضاء  
فقد أثر على ماهر ادخال اعادة الاعتبار القضائى فقط  
فى التشريع المصرى . وبمقتضى ذلك صدر القانون رقم  
٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن اعادة الاعتبار . وبصدور هذا  
القانون فقد أزال الغبن الواقع على هؤلاء الأفراد الذين  
ظلوا لفترة طويلة فى جسم المجتمع المصرى أعضاء  
مشلولة من الوجهة الأدبية ، نظرا لحرمانهم مما لغيرهم  
من الحقوق السياسية والمدنية ، وفى نفس الوقت أفاد  
المجتمع باندماج هذه الفئة فى المجتمع بعد أن تابوا  
وحسنت سيرتهم وأقاموا الدليل على ذلك .

وامتدت يد على ماهر الى الأخذ بفئة أخرى تتمثل  
فى « الأحداث المجرمين » حتى يشبوا مواطنين صالحين  
لاعتقاده أنهم ضحايا التفكك الأمري والمجتمع ، فتقدم



الى مجلس الوزراء بقانون حول تعديل قانون العقوبات  
الأهلى بشأن المجرمين الأحداث •

وحرصا من على ماهر على صحة تطبيق القانون تقدم  
لمجلس الوزراء بمذكرة حول استحداث محكمة جديدة  
لتنقض والإبرام ، وقد صدر مرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ بإنشاء هذه المحكمة • واعتقد أن ظهور  
هذه المحكمة خدم المتقاضين والقانون في نفس الوقت .  
على أساس أن هذه المحكمة توجد على قمة الجهاز القضائي  
وهي تختص برقابة صحة تطبيق القانون دون التعرض  
للمسائل التي تعتبر من قبيل الوقائع ، وتقوم أيضا  
بدور هام في مجال توحيد واستخلاص القواعد  
القضائية ، وكان إنشاء هذه المحكمة يشكل بداية طيبة  
لتنمية استقلال القضاء المصرى •

وامتدت يد على ماهر الاصلاحية الى المحاكم  
الشرعية ، فقد قدم لائحة جديدة بدلا من اللائحة القديمة  
والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى فى ٢٧  
مايو ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها ، واستهدف على ماهر  
من وراء تغيير هذه اللائحة ازالة أسباب الشكوى العديدة  
من المتقاضين •

وشمل على ماهر بعنايته أيضا «المجالس الحسبية» ،  
فأصدر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - عندما كان وزيرا  
للحقانية بالنيابة - مرسوما بقانون خاص بترتيب  
المجالس الحسبية .

ولم يقتصر على ماهر في اصلاحاته الناحية  
التشريعية فحسب . بل امتد ليشمل مهنة المحامين  
للاارتفاع بمستواها ، فقد درس ما اتخذته نقابة المحامين  
ومحكمة الاستئناف حول تعديل بعض المواد من لائحة  
الاجراءات الداخلية للمحاكم المختلفة وقام بادخال بعض  
التعديلات عليها تمهيدا لصدور قانون بها ، وكانت هذه  
التعديلات تناسب الحاجة الحقيقية التي يقتضيها تطور  
الأحوال الطبيعية في النقابة .

وفي نفس الوقت اهتم على ماهر برجال القضاء ،  
فجمل الترقيات والتنقلات بين القضاء والنيابة على  
نظام يتسم بالعدل ولا محل فيه للشكوى ، وحرص على  
المحافظة على كرامة القضاة واستقلالهم .

## على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والداخلية (٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) :

كلف الملك فؤاد على ماهر بتشكيل الوزارة فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ . فالف الأخير الوزارة من سبعة وزراء من الشخصيات المستقلة وتولى هو مهام وزارتي الخارجية والداخلية الى جانب رئاسته للوزارة . وعقب تشكيل الوزارة بادر على ماهر بتصفية بعض المشاكل التى تركتها الوزارة السابقة . ووجه عناية خاصة الى مسألة الطلبة ، ووثق علاقته بالصحافة ورجالها وسهل مهمة حصولهم على الأخبار اليومية . ولعل هذه الاجراءات الأولية التى اتخذها ترجع الى العمل على بث النظام والأمن بمعاهد التعليم وتدعيم الثقة بينه وبين رجال الصحافة لأنها المنبر المعبر عن أعمال الوزارة

وبدأ على ماهر فى تمهيد الطريق للمباحثات المصرية - البريطانية وحرص على أن يكون هذا الطريق معبدا أمام المفاوضات المصرى ، فاتصل بالمندوب السامى لمناقشته فى حذف عبارة التهديد التى انطوت على تغيير علاقة انجلترا بمصر اذا فشلت المفاوضات فى ابرام معاهدة بين البلدين . ولقد اتفق على ماهر ومايلز على أنه فى حالة افتراض فشل المفاوضات فان

العلاقات المصرية البريطانية لن تؤثر على ما بين البلدين من علاقات طيبة \* وعندما اعترض الانجليز على وجود الدكتور أحمد ماهر فى وفد المفاوضات ونظرا لحساسية هذا الموضوع لكون أحمد ماهر شقيق رئيس الوزراء وعد مايلز لامبسون على ماهر باستشارة حكومته ، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن موافقة الحكومة البريطانية على وجود أحمد ماهر ضمن وفد المفاوضين المصريين \* واستطاع على ماهر بعد ذلك أن يوفق بين مختلف زعماء الأحزاب والمستقلين فى تحديد عدد أعضاء كل حزب فى هيئة المفاوضين ونجح فى تشكيل هيئة المفاوضين المصريين من ثلاثة عشر عضوا يمثلون الأحزاب - ماعدا الحزب الوطنى - والمستقلين برئاسة مصطفى النحاس \* واستصدر مرسوما بتأليف هيئة المفاوضين باعتبارهم مندوبين فوق العادة لكى يكتسبوا الصفة الرسمية \*

وعنى على ماهر بتحسين جو العلاقات المصرية - الإيطالية بحذر وبدون اغضاب إيطاليا التى كانت فى صراع مع الحبشة وكان يود أن يكسب جانبها حماية لحدودنا الغربية وحفاظا على وصول مياه النيل الى مصر ، وفى نفس الوقت توخى عدم اثاره الجانب

البريطاني الذي لم تبرم معه معاهدة بعد تحديد طبيعة  
العلاقة بين مصر وانجلترا •

وكما عني على ماهر بتسوية العلاقات المصرية -  
الاطيالية ، فقد وجه عناية خاصة الى اعادة العلاقات  
المصرية - السعودية الى حالتها الطبيعية بعد أن أصيبت  
بجفاء سياسي منذ سنة ١٩٢٦ ، ولقد أقدم على ماهر على  
معالجة هذه المشكلة الشائكة وأظهر من تلقاء نفسه رغبة  
أكيدة في تسوية المسائل المعلقة بين البلدين فاتصل  
بالحكومة السعودية التي لبث هذا الطلب وأوفدت الى  
مصر فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ليبدأ المفاوضات  
وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة • ولقد بدأت  
المفاوضات بين البلدين في ٢٠ أبريل ١٩٣٦ ، ومثل  
الجانب السعودي فؤاد حمزة ومثل الجانب المصري على  
ماهر ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة  
بين البلدين في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ • وفي ٨ مايو  
١٩٣٦ تم التصديق على المعاهدة من الطرفين ونشرت  
في البلدين في آن واحد • وهكذا استطاع على ماهر  
- رغم كثرة مسؤولياته وضيق وقته - أن يعيد العلاقات  
الودية بين مصر والسعودية بعد فترة من الجفاء ناهزت  
التسع سنوات •

لم يقتصر نشاط على ماهر فى الوزارة على تشكيل وفد للمفاوضات وأجراء الانتخابات فحسب ، بل أقدم على حل المسائل الخارجية المعلقة التى طال الأمد على بعضها كما سبق تناوله وعكف فى نفس الوقت على اصلاحات داخلية ، فأخذ يعمل على استكمال الخطوات الاصلاحية التى بدأها وهو وزير وقد اهتم بتنظيم القضاء والبوليس تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية ، فسمى الى توحيد التشريع الذى يطبق فى المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ، فألف فى أول مارس سنة ١٩٣٦ لجننتين احدهما كلفت بتعديل القانونين المدنى والتجارى وقانون المرافعات المدنية والتجارية فى مدى عامين على الأكثر ، واللجنة الثانية للقيام بمثل ذلك العمل بالنسبة لقانونى العقوبات وتحقيق الجنايات فى مدى عام . ورأى على ساهر بالاتفاق مع وزير الحقانية تنظيم استقلال القضاء وجعل أمور القضاة من شأنهم ، فتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة ايضاحية حول انشاء مجلس القضاء الأعلى وصدر مرسوم بقانون بالموافقة على انشاء هذا المجلس فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ .

وتقدم على ماهر بمشروع حول شروط توظيف الأجانب وقد حدد فيه عدم اسناد أية وظيفة مدنية

كانت أو عسكرية الى أجنبي الا فى الحالات الاستثنائية  
التي تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لا تتوفر فى  
مصرى على الا يظل الأجنبي فى الوظيفة أكثر من خمس  
سنوات وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع فى  
٤ مايو ١٩٣٦ •

واهتم على ماهر بالبوليس فسعى الى الارتفاع  
بمستوى الادارة المصرية بالحد من السلطة المركزية ،  
فأصدر قرارا بصفته وزيرا للداخلية بتوسيع سلطات  
المديرين دون الرجوع الى وزارة الداخلية فى المسائل  
الصغيرة على أن يتحملوا مسئولية أعمالهم •

ووجه على ماهر عنايته أيضا لاصلاح مدرسة  
البوليس التي تخرج «الكونسبلات» ودعمها بكافة  
اللوازم لتخريج أربعمائة شاب كل عام لسد احتياجات  
الدولة من رجال البوليس المتعلمين الذين يتحلون  
بالأخلاق والأمانة ليضمن معاملة الجمهور معاملة طيبة •  
وفى مجال التعليم رأى على ماهر استحداث نمط جديد  
للتعليم على متوال المدارس الانجليزية العامة ليجذب  
أبناء الأغنياء لكي يشبوا على الثقافة المصرية بدلا من  
ارسالهم الى الخارج من أجل ذلك تقدم الى مجلس الوزراء

بمذكرة ايضاحية لانشاء معهد جديد للتعليم باسم  
«معهد فاروق» •

وقد أيد على ماهر وزير المعارف (محمد على علوبه)  
فى انشاء المجلس الأعلى للتعليم لتنظيم شتى أمور  
التعليم والاهتمام بشئون القائمين على التعليم •

وقد اهتم على ماهر بالشئون القروية فأنشأ وظيفة  
وكيل الداخلية للقرى وأنشأ مجلسا للمرافق القروية  
مثلت فيه كافة الجهات المهتمة بالشئون القروية • أما  
الشئون الصحية فكانت تختص بها مصلحة تابعة لوزارة  
الداخلية ثم تدرجت الى أن صارت احدى وكالاتها ، الى  
أن تولى على ماهر الحكم فتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة  
حول انشاء وزارة الصحة ، وبعد الموافقة على انشاء هذه  
الوزارة الجديدة عهد بأمورها الى الدكتور محمد  
شاهين • ورأى على ماهر منعا للاضطراب فى الاصلاح  
الاجتماعى انشاء «مجلس أعلى للاصلاح الاجتماعى»  
حتى تكون سياسته ثابتة وغير خاضعة لموامل التغيير  
والتبدل التى تطرأ بتغير الحكومات ، وقد وافق مجلس  
الوزراء فى ٧ أبريل عام ١٩٣٦ على انشاء هذا  
المجلس •



واهتم على ماهر بالصحافة والصحفيين فأصدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات بحيث جاء موافقا لرغبات الصحفيين ، وأصدر مرسوما آخر يقضى بمعاملة الصحفيين المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة بماملة انسانية فى السجن ولايماملون كالمجرمين - وقد استجاب على ماهر لطلب الصحفيين بانشاء «جمعية الصحافة» فى ٢٠ أبريل ١٩٣٦ .

وعقب وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ نادى بفاروق ملكا على مصر وقال كلمته المشهورة «مات الملك فليحيها الملك» - وقدم على ماهر موعد الانتخابات البرلمانية وأجراها بنزاهة تامة وتم الاتفاق بينه وبين زعماء الجبهة المصرية على اختيار الأوصياء وتم اعلان هذا الاختيار فى مؤتمر للبرلمان فى ٨ مايو ١٩٣٦ . وعقب ذلك قدم استقالته فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ بعد أن أدى عمله بأمانة ، والتزم بالخط القومى فيما أقدم عليه من أعمال فى المجال الداخلى وفى مجال السياسة الخارجية ، ولكن العجيب أن أغلب مشروعاته الاصلاحية فى المجال الداخلى سقطت باستقالة الوزارة كأنها متضامنة معه ، ويمكن القول أن الغاء هذه المشروعات على يد حكومة الوفد كان دافعا حزبيا بحثا وان دل ذلك

على شيء فانما يدل على ضيق النظر والنظرة الحزبية  
القاصرة للوفد .

على ماهر رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية  
والخارجية (١٨/٨/١٩٣٩ - ٢٧/٦/١٩٤٠) :

كلف الملك فاروق على ماهر بتشكيل الوزارة في  
١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، وألف على ماهر وزارته من أربعة  
عشر وزيرا من المستقلين والسعديين وتولى الى جانب  
رئاسته للوزارة كلا من وزارتي الداخلية والخارجية .

بقيام الحرب العالمية الثانية بدأت معاهدة ١٩٣٦  
بين مصر وانجلترا تدخل لأول مرة مرحلة التطبيق  
العملي ، وكان على وزارة على ماهر أن تتولى هذه المهمة ،  
ولقد طلب السفير البريطاني من على ماهر اعلان حالة  
الطوارئ وقد لبي الأخير هذا الطلب فأعلن حالة  
الطوارئ وفرض الأحكام العرفية وعين نفسه حاكما  
عسكريا في أول سبتمبر . ولقد أعطى على ماهر عشية  
اندلاع الحرب الجانب البريطاني كل ماطلبه تقريرا  
فيما عدا اعلان الحرب على ألمانيا وتميين حكام عسكريين  
بريطانيين يطبقون القانون العسكري البريطاني على  
مديريات ومحافظات مصر .

أما عن موقف على ماهر من دخول مصر الحسب العالمية الثانية فالمصادر العربية والانجليزية توضح أن على ماهر لم يتبن سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» غداة نشوب الحرب الثانية . بل كان من أنصار دخول الحرب الى جانب بريطانيا . ولعله فى هذا الموقف كان معتقدا بانتصار انجلترا وحلفائها على دول المحور ، يضاف الى ذلك الموقف الشعبى الميالى الى نصره الديمقراطيات فى بداية الحرب ، ولكن لم يلبث هذا الموقف أن تبدل بعد اقتناعه بوجهة نظر عبد الرحمن عزام بعدم دخول الحرب الا فى حالة حصول مصر على مكاسب من وراء اعلان الحرب وامام رفض الجانب البريطانى الالتزام بأى وعد للحكومة المصرية حول تحقيق بقية أمانها تمسك على ماهر بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب - وقد سكنت الحكومة البريطانية على موقف على ماهر أملا فى أن يتغير بتغير الموقف العسكرى لصالح دول الحلفاء ضد دول المحور يضاف الى ذلك خشية الجانب البريطانى من التدخل باقالة الوزارة وخطورة هذا العمل لحساسية الموقف الحربى وتبنى الرأى العام سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، فضلا عن تأييد الملك لهذه السياسة ، ولقد أثر السفير البريطانى ترك الأمور بيد على ماهر حتى تحين الفرصة لأن تتم

الشكوى منه وأن يعبث بأحكام الدستور وعند ذلك يجد المبرر للتدخل لاقالته . ولم يكد يمر شهر سبتمبر حتى رفع السفير عقيرته بالشكوى الى وزير خارجيته من على ماهر ، واتهمه باتباع سياسة ذات وجهين فهو على اتصال بالانجليز وفي نفس الوقت على اتصالات ودية بكل من ايطاليا و ألمانيا واستمرار نفوذه وسيطرته على الملك فاروق ، فضلا عن مسئوليته في نمو التيار الموالي للألمان في الأوساط الارستقراطية والسراى ، يضاف الى ذلك تخلصه من العناصر المخلصة للانجليز كأمين عثمان الذى أحاله الى المعاش ، وقد أوضح لامبسون لهاليفاكس أن بقاء على ماهر سيؤدى الى ضعف مركز انجلترا فى مصر ولذا يجب التخلص منه ان عاجلا أو آجلا .

وعلى الرغم من أن مصر أصبحت من الناحية الواقعية فى حالة حرب ولم ينقصها الا الاعلان الرسمى فان السفير لم يكف عن المطالبة بطرد على ماهر لأنه فوت عليه فرصة دخول مصر الحرب ، وقد كان دخول مصر الحرب رسميا بمثابة دفعة أدبية كبيرة مشجعة لبقاى الدول المترددة فى الشرق الأوسط بدخول الحرب الى جانب الحلفاء ، أما عن اتهام السفير لعلى ماهر بأنه ذو

ميول محورية ، فانه قول مجاف للحقيقة تماما وأعتقد أن السفير البريطاني سمي الى التقليل من شأن بعض الوطنيين المصريين بالقضاء تهمة المحورية عليهم لأن آراءهم الوطنية كانت تتعارض مع مصالح بلده هذا من ناحية ، أما عن علاقة على ماهر الطيبة بكل من ألمانيا وإيطاليا فكانت سياسة حكيمة تهدف الى اقامة علاقات متوازنة مع كافة دول العالم وإظهار مصر بمظهرالدولة المستقلة في سياستها عن إنجلترا ، أما عن مسئولية على ماهر عن نمو الروح الموالية للمحور في الأوساط المصرية فقول تعوزه الدقة لأن كافة المصادر المعاصرة لهذه الفترة تؤكد إعجاب المصريين والسراى بالمسكزية والانتصارات الألمانية كنوع من الشماتة فى عدوة مصر إنجلترا ولم يكن بدافع استبدال احتلال إنجلترا باحتلال ألمانيا أو إيطالى مصر وعلى ماهر شأنه فى هذه الفترة شأن بقية المصريين كان يسمى الى تحرير بلاده وبالتالى كان شامتا فى الانجليز الذين اعتدوا على استقلال مصر •

لم ينشغل على ماهر بمسائل الدفاع والسياسة الخارجية فحسب خلال رئاسته للوزارة بل قام بسياسة إصلاحية فى الداخل كما وعد بذلك فى خطاب العرش الذى ألقاه فى البرلمان يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ، وحرص

على ماهر لنجاح برنامجه الاصلاحى أن يكون مستمدا من روح الاسلام ، فضلا عن اختياره لوزراء أكفاء فى تخصصاتهم الفنية ومن عرفوا بالسمة الطيبة ، وسعى الى الالتزام بالخط القومى فى معاملته مع الأحزاب السياسية والمستقلين لضمان تأييدها له أو تحييدها بعدم معاربطه ، وفى نفس الوقت انتهج خطة الاتصال بالشعب عن طريق الزيارات الميدانية للأقاليم لدراسة المشاكل على الطبيعة •

وبدا على ماهر تنفيذ سياسته الاصلاحية بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، ويعد انشاء هذه الوزارة خطوة هامة لدراسة المسألة الاجتماعية التى أسقطت من برامج الأحزاب المصرية خلال هذه الفترة والنهوض بأحوال العامل والفلاح والقرية والمدينة •

وأصدر على ماهر قرارا بتحريم تقديم الخمر فى الحفلات الرسمية ، وقد كان لصدور هذا القرار أثر طيب فى نفوس أفراد الشعب المصرى • وحرصا من على ماهر على الاقتصاد فى الكماليات وآبهة المناصب قرر مجلس الوزراء تخفيض مرتب الوزير الى ٢٠٠٠ جنيه سنويا بدلا من ٣٠٠٠ جنيه ، وتخفيض بابى المصروفات الشهرية والتأثيث الى النصف وبلغت جملة التخفيض فى

جميع الوزارات والمصالح مبلغ خمسين ألف جنيه •

وبناء على اقتراح من على ماهر وافق مجلس الوزراء على مرسوم خاص بإنشاء «مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث» نعرض الربط بين المصالح الحكومية والهيئات الخاصة التى تقوم بالبحوث العلمية فى شتى المجالات ، ويعد إنشاء هذا المجلس خطوة سليمة فى النهوض بالشئون الزراعية والصناعية وغيرها على أسس سليمة • وقد رأى على ماهر أن إنشاء نقابة للصحفيين أفضل من «جمعية الصحفيين» التى اعترفت بها حكومته الأولى سنة ١٩٣٦ على اعتبار أن النقابة أكثر ملاءمة للهيئات التى تتصل بال مصلحة العامة كنقابة المحامين والأطباء ومن أجل ذلك تقدم بمذكرة الى مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون الخاص بإنشاء نقابة للصحفيين وقد وافق المجلس على هذا المشروع فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ •

وسعى على ماهر الى الاهتمام بالجيش المصرى ولكنه كان يدرك أن معركته فى هذا المجال خاسرة نظرا لأن بريطانيا لن تسمح بوصول الجيش الى مراتب القوة التى تهدد وجودها ، ونبعت فلسفة على ماهر وحكومته من هذا المنطلق فى أنه مادام من الصعب محاربة بريطانيا

فى شئون الجيش المصرى فلتحارب فى مجالات لاتملك السيطرة عليه ، ومن هنا نبعت فكرة انشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع شعبى لتنمية قدرات مصر دون أن يكون لبريطانيا عليها سيطرة فكانت فكرة انشاء «الجيش المرباط» عبارة عن رد فعل لحرمان بريطانيا لمصر من انشاء جيش قوى - فتقدم على ماهر بمذكرة الى مجلس الوزراء بشأن انشاء «قوات مرابطة» وبمقتضى ذلك صدر مرسوم يقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ بإنشاء قوات مرابطة ، ولم تقتصر خطة على ماهر فى اقامة التنظيمات العسكرية التى لاتخضع للجيش مثل فكرة الجيش المرباط ، بل أصدر أمرا لكل المدارس لتعليم الطلاب التدريب العسكرى ، وفى ١٦ يناير ١٩٤٠ أصدر على ماهر أمرا ملكيا حول به قواعد التدريب العسكرى للطلبة فى الجامعة الى نظام احتياطى متكامل تحت اسم سلاح تدريب الضباط بهدف توفير مصدر من الضباط للقوات المربطة .

أما محصول القطن فقد كان مزار اهتمام وقلق للمصريين قبيل نشوب الحرب ، نظرا لاضطراب الحالة الدولية والتخوف من انخفاض أسعاره وسوء تصريفه ، وقد أثبتت الحوادث صدق هذه التوقعات ، ونظرا لخطورة



خالة محصول القطن أعلن على ماهر أمام البرلمان اهتمام  
الحكومة بمسألة القطن ، ولقد اتخذت الحكومة مجموعة  
من الاجراءات لحماية القطن من هبوط أسعاره وضمان  
تصريفه •

وفى ٢٣ يونيه ١٩٤٠ قدم على ماهر استقالته الى  
الملك ولكنها لم تقبل الا فى ٢٧ يونيه ، وهذه الاستقالة  
كانت نتيجة طبيعية للضغط البريطانى على الملك  
بضرورة تغيير وزارة على ماهر • ويعد هذا التدخل  
البريطانى باخراج على ماهر من الحكم أول تدخل  
مكشوف واعتداء واضح على سيادة مصر منذ ابرام  
معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت هذه الحادثة (خروج على ماهر  
من الحكم) بمثابة المقدمات الطبيعية لحادث ٤ فبراير  
١٩٤٢ •

ولم تكتف السلطة البريطانية بابعاد على ماهر عن  
الحكم بل أصرت على الانتقام منه وشل نشاطه ، فتقدمت  
للحكومات المصرية بطلب اعتقاله ، وفى الوقت الذى  
رفضت فيه حكومتا حسن صبرى وحسين سرى اعتقاله  
وهما حكومتا أقلية، لبث هذا الطلب حكومة مصطفى  
النحاس ذات الأغلبية الوفدية •

على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والحربية  
(٢٧ يناير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢) :

اتخذ الملك فاروق قرارا باقالة وزارة مصطفى  
النحاس فى أعقاب اندلاع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير  
١٩٥٢ ، وكلف على ماهر بتشكيل الوزارة ، وآلف على  
ماهر وزارة مستقلة من الفنين يبلغ عدد أعضائها عشرة  
وزراء وتولى هو مهام وزارتى الخارجية والحربية  
والبحرية الى جانب رئاسته للوزارة .

وقد باشر على ماهر عمله فى الوزارة ، فقد سعى  
الى اعادة الأمن وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اتخذ  
مجموعة من الاجراءات تمثلت فى اصدار مرسوم بتعيينه  
حاكما عسكريا عاما ، وأصدر أمرا بمنع التجول فى  
القاهرة وضواحيها وفى بندر الجيزة ليلا ، وأمر بإغلاق  
المحال المسامة والتجارية فى مدينتى القاهرة  
والاسكندرية عدا الصيدليات والمخابز والمطاحن ليلا .  
وقد أحال بعض الجرائم التى يماقب عليها القانون  
العام الى المحاكم العسكرية - مثل تعطيل المواصلات  
والقيام بالمظاهرات ... الخ .

وكان من نتيجة هذه الاجراءات بالاضافة الى نزول  
الجيش الى العاصمة يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ أن عاد الأمن

والسكينة الى القاهرة وضواحيها ، وهكذا تم حماية المجتمع من الأضرار والمخربين .

وكان فى مقدمة أعمال على ماهر بعد أن استتب الأمن أن قام بتهدئة النفوس التى أضررت بسبب حريق القاهرة ، فتقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون بتخصيص مبلغ خمسة ملايين من الاحتياطى العام لمساعدة منكوبى حوادث مدينة القاهرة ، وقد درست لجنة الشؤون المالية هذا المشروع وأقرته على أن يكون هذا المبلغ سلفة يقوم أصحاب المنشآت بعد تشغيلها الى تسديدها .

وتخفيفا عن كاهل المواطنين فى ارتفاع الأسعار قرر على ماهر خفض الأسعار بالنسبة للحاجات الأساسية مثل السكر والكبروسين والأقمشة الشعبية وتوفير المواد التموينية ، وقد رحب المواطنون بهذه السياسة الرامية الى محاربة الغلاء .

وفى فبراير عام ١٩٥٢ قسم وزارة الشؤون البلدية والقروية الى وزارتين احدهما للشئون البلدية وأخرى للشئون القروية ، وترتب على ذلك تعديل الوزارة . وقد صرح على ماهر بأن الهدف من تخصيص

وزارة للشئون القروية أن تقوم بتنفيذ المشروعات الخاصة بالريف بدلا من توزيع هذه المشروعات بين مختلف الوزارات وماكان يترتب على ذلك من كثرة التكاليف وطول وقت التنفيذ .

وسمى على ماهر الى تحقيق أهداف الوطن في الجلاء والوحدة وأدرك بشاقب بصره أنه قبل بدء المفاوضات مع الجانب البريطاني لايد من اتخاذ الوسائل الضرورية لمساندة الأمة له ، ولكن هذه المساعي الطيبة من جانبه تحطمت على صخرة الخلافات الحزبية البغيضة ، وعلى الرغم من هذا الموقف غير المسئول لزعماء الأحزاب ، فإن على ماهر لم ييأس واستمر في خطته في التعامل مع جميع الأحزاب حتى يكسب ودها ويتقى شرها .

وقد اجتمع على ماهر بالسفير البريطاني يوم ١٢ فبراير وفاتحه في ايجاد حل للقضية المصرية واجتمع به مرة أخرى وسلمه برنامج المفاوضات . وفي صباح اليوم المحدد لبدء المباحثات وجهت ضربة عنيفة لعل ماهر ، اذ ذكر للدكتور مصطفى الحفناوى أنه كان يمتقد بنجاح المفاوضات لولا أن دس الملك فاروق ضده وعمل على اسقاطه ، فقد كان على موعد مع السفير

البريطاني ولم يحضر السفير بحجة أنه مريض ، ولم  
ثبت لعل ماهر أن الملك أرسل للسفير رئيس ديوانه الذي  
أوصاه بالاعتذار وأبلغه أن وزارة جديدة هي التي  
ستفاوضه ، بادر على ماهر بتقديم استقالة الوزارة في  
أول مارس ١٩٥٢ •



## على ماهر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

استيقظ المواطنون صباح يوم ٢٣ يوليو على أول بيان للضباط الأحرار أذيع بصوت البكباشي أنور السادات من دار الاذاعة المصرية باسم «القائد العام للقوات المسلحة» . ولقد استقبل الشعب المصرى بيان قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب بالفرح والاعجاب .

وكان على قادة الحركة أن يواجهوا المسئولية . وأولها تكليف وزارة لإدارة شئون البلاد . واتفق جميع الضباط الأحرار على تعيين على ماهر رئيسا للوزراء ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها أن علاقة على ماهر الوثيقة بالملك فاروق يمكنها أن تسهل نجاح الحركة ، فعلى ماهر هو الذى نادى بالملك فاروق ملكا على مصر فى سنة ١٩٣٦ عقب وفاة والده الملك فؤاد ، وهو الذى حافظ له على حقوقه ، كذلك فان على ماهر كان غير مرتبط بعزب من الأحزاب (مستقل) ، الى جانب

أنه كان سياسيا محنكا ذا خبرة طويلة فى شئون الحكم ومتصفا بالحسم فى انجاز الأمور ، وكانت الحركة أحوج ماتكون الى سياسى ماهر بهذا الشكل لتحقيق مطالبها ، ثم معرفة محمد نجيب اياه شخصا منذ زمن طويل نظرا لاهتمامهما بموضوع السودان \*

### على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية والحربية والبحرية :

نزولا على رغبة قائد حركة الجيش والضباط الأحرار الذين وقع اختيارهم على على ماهر استقالت وزارة أحمد نجيب الهلالي فى ٢٤ يوليه ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم كلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة ، وألف على ماهر الوزارة من عشرة وزراء وتولى هو مهام وزارات الداخلية والخارجية والحربية الى جانب رئاسته للوزارة \*

وقدم محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو لملى ماهر ائذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشر ظهرا ومصادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء \* وأبلغ على ماهر الملك بانذار الجيش



شفهيا لقسوة بعض كلماته ، مشفوعا برأيه ونصيحته  
فى النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى استبقام  
للعرش فى ذريته ، ولكن الملك قال له أنه ليس جبانا  
وأن عنده قوات موالية أكثر مما عند الثائرين ، ولكن  
على ماهر أوضح له مخاطر تعريض مصر لحرب أهلية  
لا يعسلم مداها الا الله ، وما قد تجلبه على الوطن من  
ويلات ودمار ، واقتنع الملك دون نقاش طويل ، وهكذا  
ثبت أن اختيار على ماهر رئيسا للوزارة فى هذه الفترة  
كان موفقا لصلته القديمة بالملك ولأنه موضع ثقته مما  
جعل عملية النزول عن العرش تتم فى سهولة مطلقة •

وهكذا نجحت حركة الجيش وتنازل الملك عن  
العرش لولى عهده أحمد فؤاد بناء على نصيحة على ماهر  
والسفير الأمريكى الذى وعده بحمايته وأسرته حتى  
ينادروا مصر • وأعدت الباخرة (المحروسة) ، تهييدا  
لرحيل الملك ، وما أن غادر الملك القصر حتى أنزل العلم  
الملكى وطوى وسلمه قائد الحرس الملكى الى على ماهر ،  
الذى قدمه بدوره الى الملك وأديت له التحية العسكرية •  
وهكذا رحل فاروق عن مصر بصورة كريمة ان دلت على  
شئ فانما تدل على المعانى والقيم الانسانية النبيلة التى  
يتمتع بها غالبية الضباط الأحرار وهم بهذا الموقف

عبروا عن روح السماحة التى يتمتع بها الشعب المصرى  
منذ القدم •

وعلى الرغم من قصر عمر وزارة على ماهر الا  
أنها أصدرت مجموعة من القوانين الهامة ، من ذلك أنها  
قررت فى جلسة ٢٤ يوليه الفاء مصيف الحكومة فى  
الاسكندرية ، وأصدر على ماهر أمرا رقم ٦٨ لسنة  
١٩٥٢ بالفاء الرتب المدنية (كلقب بك ، وباشا - -  
الخ) • وأصدر مجلس الوزراء بناء على ماعرضه على  
ماهر مرسوما بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأصول  
مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات ،  
وتضمن توقيع العقوبات التى تصل الى درجة العزل من  
الوظيفة وسقوط العضوية فى أحد مجلسى البرلمان  
والحرمان من الحقوق الانتخابية بالاضافة الى بقية  
الأحكام المقررة فى قانون العقوبات •

وهدف القانون الى عدم استغلال النفوذ فى الأعمال  
الاقتصادية وعدم الاهمال محافظة على سلامة الدولة  
وعدم استخدام أى تصرف بهدف التأثير على القضاء  
والافتاء أو التدخل فى الانتخابات أو اجراءاتها بهدف  
التأثير فى نتيجتها •

وبعد خروج الملك كان من الصعب أن يتفق على ماهر والضباط الأحرار ، وأمام حرص ومحاولة على ماهر الانفراد بإدارة أمور الدولة واستخدام أسلوب المراوغة في عدم تلبية مطالب الضباط ، وقد بلغ الخلاف مداه بينهما عندما عارض على ماهر مشروع قانون الإصلاح الزراعي بتحديد الملكية الزراعية وأخذ يعمل على وأده عند ذلك الحد طلب الضباط منه تقديم استقالته فقدمها في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفي نفس اليوم كلف محمد نجيب بتشكيل الوزارة وبذلك انتقل مجلس قيادة الثورة من دور الاشراف الى الحكم .

### على ماهر رئيسا للجنة مشروع الدستور (١٩٥٣ - ١٩٥٤) :

استقر رأى أعضاء مجلس قيادة الثورة على الغاء دستور ١٩٢٣ ، ففي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أذاع محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور ١٩٢٣ وأشار الى أن دستورا جديدا سوف تضعه لجنة معينة . واستشعرت الحكومة الحاجة الملحة الى نظام مؤقت للبلاد خلال فترة الانتقال يحدد سلطات الدولة واختصاصات

كل منها وصدر فى هذا الصدد « اعلان دستورى » فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ عهد فيه بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية فى يد مجلس قيادة الثورة لمدة ثلاث سنوات فى ١٦ يناير ١٩٥٦ . وتحقيقا للوعد الذى قطعه محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، صدر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد «يتفق مع أهداف الثورة» ، وقد تشكلت اللجنة من خمسين عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف من بينهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التى أعدت دستور ١٩٢٣ هم على ماهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى .

وفى يوم السبت ٢١ فبراير ١٩٥٣ افتتح محمد نجيب أعمال لجنة الدستور . وبعد هذه الجلسة الافتتاحية عقدت لجنة الدستور أول جلسة عمل لها وتمت عملية الانتخاب فنال على ماهر ٣٨ صوتا من مجموع الأصوات الخمسين ، فأعلن انتخابه رئيسا للجنة . وقد شكلت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية من ١٥ عضوا برئاسة على ماهر لوضع الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور الجديد وذلك بالاضافة الى عدة لجان أخرى .

وانتخبت لجنة المخطوط الرئيسية لجنة فرعية من خمسة أعضاء هم : الدكتور عبد الرازق السنهوري والدكتور سيد صبرى والدكتور عثمان خليل عثمان وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد لبحث نظام الحكم أولا وهل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وكان أن رأت هذه اللجنة بالاجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يستفتى الشعب فى ذلك حتى قبل استفتاءه على مشروع الدستور بكامله ، وقد أشارت اللجنة الى مساوئ النظام الملكى عموما وعدم صلاحيته لمصر بالذات ، ووافقت لجنة الخمسين على ذلك فى ٥ مايو ١٩٥٣ . وبذلك أصبح الجو مهينا لاعلان سقوط النظام الملكى ، فصدر من مجلس قيادة الثورة بيان فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ أعلن فيه سقوط النظام الملكى واعلان الجمهورية وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية بالاضافة الى سلطاته الأخرى .

ولكن عندما انتهت لجنة الخمسين من اعداد مشروع الدستور وأقرته فى أغسطس ١٩٥٤ وقدمه على ماهر الى مجلس قيادة الثورة لم يلتفت اليه أحد ولم يعن بدراسته من الناحية النظرية أو الأكاديمية ومن ثم أهمل .

وبعد أن أتم على ماهر أعماله فى لجنة الدستور وأصبح بعدها يعيدا عن السلطة اتجه بنشاطه الى العمل فى المجال الاجتماعى كمعاده دائما عندما يخرج من الحكم . وظل على ماهر يواصل نشاطه الاجتماعى المتنوع لخدمة الوطن حتى وافته المنية فى أغسطس ١٩٦٠ .

## المراجع

---

- د. أحمد زكريا الشلق : حزب الاحرار الدستوريين  
١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية  
١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- د. رأفت الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية ،  
القاهرة ١٩٧٩ .
- رمزي ميخائيل جيد : الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ ،  
القاهرة ١٩٨٠ .
- د. رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكي ١٩٣٨ - ١٩٥٢ ،  
المجلة التاريخية ، المجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ .
- د. زكريا سليمان بيومي : الاخوان المسلمون والجماعات  
الاسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ،  
الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٩ .
- سيد مرعى : أوراق سياسية ، ج ١ ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٧٨ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين : القاهرة ١٩٧٦ .
- طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،  
القاهرة ١٩٧٣ .

- د. عاصم الفسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- د. عبد الحالى لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧١ .
- \_\_\_\_\_ : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، بيروت ١٩٧٥ .
- \_\_\_\_\_ : أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ لسنة ١٩٧٧ .
- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ . ج ٢ ، القاهرة ١٩٥٥ .
- \_\_\_\_\_ : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ القاهرة ١٩٤٧ ، ١٩٥١ .
- د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- \_\_\_\_\_ : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، قسمان ، بيروت ١٩٧٣ .
- \_\_\_\_\_ : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .
- \_\_\_\_\_ : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ .
- \_\_\_\_\_ : عبد الناصر وأزمة مارس ، القاهرة ١٩٧٦ .



- د. عبد المنعم الجميلى : الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها  
فى المجتمع ١٩٠٨ - ١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٨٠ .
- \_\_\_\_\_ : الجنود التاريخية لفكرة الجمهورية فى مصر ،  
الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨١ .
- د. عبد الوهاب بكر : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى  
١٩٣٦ - ١٩٤٧ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ .
- د. على شلبى : مصر الفتنة ودورها فى السياسة المصرية  
١٩٣٣ - ١٩٤١ ، القاهرة ١٩٨٢ .
- على ماهر : القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ .
- \_\_\_\_\_ : جبهة مصر ، القاهرة ١٩٥٢ .
- د. محمد أنيس : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بيروت  
١٩٧٢ .
- د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ،  
ج ٢ ، القاهرة ١٩٥١ ، ١٩٧٧ .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٧٥ .
- محمود عزمى : الأيام المائة على هامش التاريخ المصرى الحديث ،  
عهد وزارة على ماهر باشا ( ٣٠ يناير الى ٩ مايو ١٩٣٦ ) ،  
مكتبة النهضة المصرية .
- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى الأجنبى  
وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .

- د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣  
القاهرة ١٩٧٥ .
- يوسف نحاس : ذكريات محمد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه  
في ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٥٢ .
- Chinol, V. : The Egyptian problem, London, 1920.
- Deeb. M. : Party Politics in Egypt 1919-1939, London  
1979.
- Evans, T. (ed) : The Killearn Diaries 1934-1946. London,  
1973.
- Holt, P. M. (ed) : Political and Social change in Modern  
Egypt, London 1968.
- Lloyd, L. : Egypt since Cromer, 2 vols, London 1933-34.
- Lugol. Jean : Egypt and World War II, Cairo, 1945.
- Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations 1800-1956. 2nd ed.,  
London 1965.
- Vatikiotis. P. J. : The Modern History of Egypt, London  
1959.

## المحتوى

---

### صفحة

٣	تقديم . . . . .
٧	مقدمة . . . . .
٩	الفصل الأول : نشأة علي ماهر وحياته الوطنية . . . . .
٢١	الفصل الثاني : علي ماهر وثورة ١٩١٩ . . . . .
٤٣	الفصل الثالث : موقف علي ماهر من الحياة الحزبية . . . . .
٥٧	الفصل الرابع : علي ماهر والحياة النيابية . . . . .
٧٣	الفصل الخامس : علي ماهر رئيسا للديوان الملكي . . . . .
	الفصل السادس : علي ماهر في السلطة ووزيرا ورئيسا للوزراء . . . . .
٨٥	
١١٧	الفصل السابع : علي ماهر وثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ . . . . .
	المراجع :



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٢٥٩٩

---

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ١٣٠٥ - ٠





هذا هو الكتاب الثانى فى سلسلة الكتب التاريخية التى  
تصدر من هيئة الكتاب عن « تاريخ المصريين » وهو عن  
على ماهر .  
ويعتبر على ماهر باشا من أبرز الشخصيات السياسية  
المصرية ذات النزعة الأوثوقراطية ، التى تركت بصماتها فى  
الحياة السياسية المصرية فى العهد السابق على ثورة يوليو .  
كوزير وكرئيس للوزراء وكرئيس للديوان الملكى .

Bibliotheca Alexandrina



0397425

مطابع الهيئة ،

٥ ترشا .